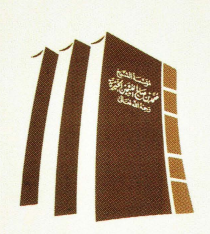




سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٩٩)

# مذكرة على

# العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

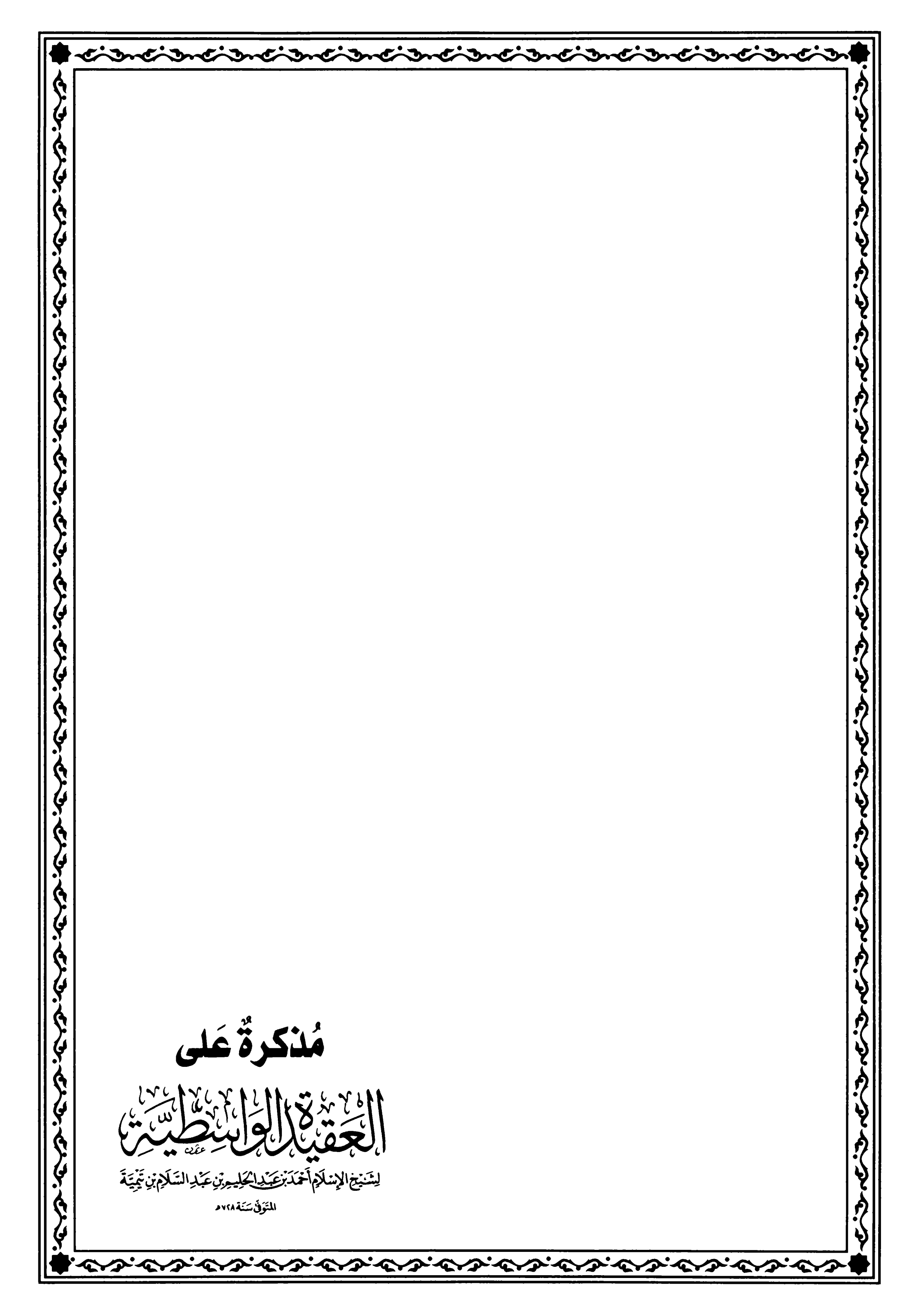

بقلم

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



# مُذكرةٌ على

# العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

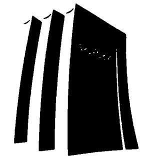
ⓒ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين ، محمد بن صالح
مذكرة على العقيدة الواسطية ./ محمد بن صالح العثيمين.
- ط ٦ - الرياض ، ١٤٣٥هـ
٨٧ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ؛ ٩٩)
ردمك: ٧-١٧-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨
١- العقيدة الإسلامية . أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٢٤٠ ٩٣٣٢ / ١٤٣٥

رقم الإيداع: ٩٣٣٢ / ١٤٣٥
ردمك: ٧-١٧-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨



الطبعة السادسة
١٤٤٢هـ

يُطلب الكتاب من:
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِح العُثَيْمِين الخَيْرِيَّة
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩
هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦
www.binothaimeen.net
info@binothaimeen.com



رقم الإيداع في دار الكتب المصرية ١٠٥٧٤ / ٢٠١٤
الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية
دار الذُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .
هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٩٩)

# مذكرة على

# العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨هـ


بقلم

فضيلة الشيخ العلامة

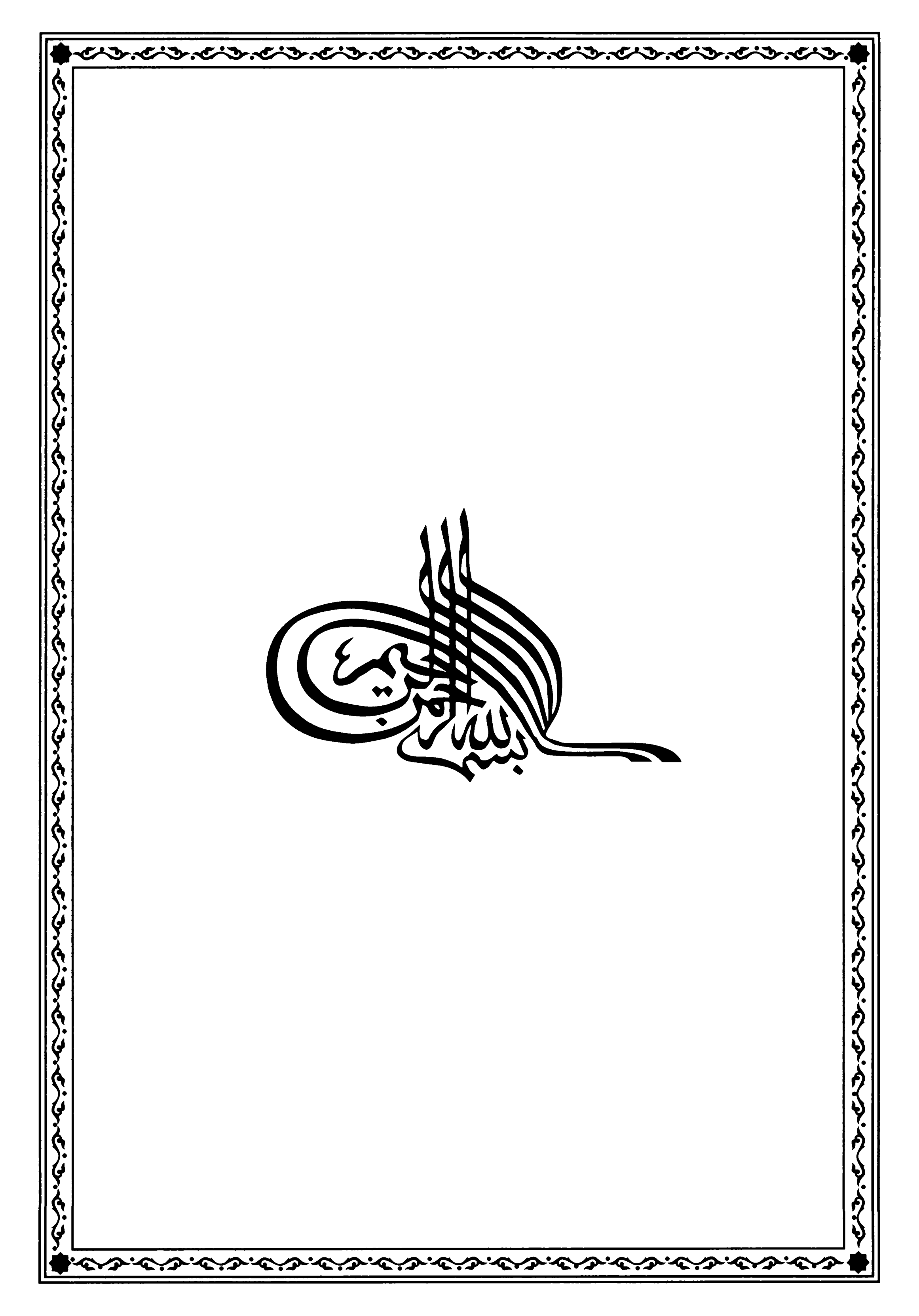
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِه أجمَعينَ.

أمَّا بعدُ: فهذه مذكِّرةٌ للمُهمِّ من مُقرَّرِ السَّنَةِ الثَّانيةِ الثَّانويَّةِ في المعاهِدِ العلْمِيَّةِ في التَّوحيدِ على العقِيدَةِ الواسِطِيَّةِ لشَيخِ الإسْلامِ ابنِ تَيميةَ، نسْأَلُ اللهَ أنْ ينفَعَ بها كَما نفَعَ بأصْلِها؛ إنَّه جَوَادٌ كَريمٌ.

❑ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِية:

هُوَ العالِمُ العلَّامَةُ شيخُ الإسْلامِ تَقِيُّ الدِّينِ أحْمَدُ بنُ عبْدِ الحَليم بنِ عبْدِ السَّلامِ ابنُ تَيْمِيةَ، وُلِدَ في حرَّانَ في العاشِرِ من رَبيعٍ الأوَّلِ سنَةَ ٦٦١هـ، ثمَّ تحوَّلَتْ عائلتُهُ إلى دِمَشْقَ، فكَانَتْ مَوطِنَ إقامَتِهِ، وقَدْ كانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالِمًا كَبيرًا، وعَلَمًا مُنِيرًا، ومُجاهِدًا شَهيرًا، جاهَدَ في اللهِ بعقْلِهِ وفِكْرِه، وعِلمِهِ وجِسْمِه، وكانَ قويَّ الحُجَّةِ، لا يَصْمُدُ أحَدٌ لُمحاجَّتِهِ، ولا تأخُذُه في اللهِ لومَةُ لائِمٍ إذا بانَ له الحقُّ أن يقُولَ به، ومِن ثَمَّ حصَلتْ له محِنٌ من ذَوِي السُّلطانِ والجاهِ، فَحُبِسَ مِرارًا، وتُوفِّي محبُوسًا في قلعَةِ دِمَشقَ في ٢٠ من شَوَّال ٧٢٨هـ.

❑ العَقِيدَةُ الواسِطيَّةُ:

كتابٌ مختصَرٌ جامعٌ لخُلاصَةِ عقيدةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ من أسْماءِ اللهِ وصفاتِهِ، وأَمْرِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ، وما يتَّصلُ بذلِكَ من طريقَةِ أهْلِ السُّنَّةِ العمليَّةِ.

**وسببُ تأليفِها:** أنَّ بعضَ قُضاةِ واسِط شَكَوْا إلى شَيخِ الإسلامِ ما كان عليه النَّاسُ من بِدَعٍ وضَلالٍ، وطلبَ منه أن يكْتُبَ عقيدةً مختصَرةً تُبيِّنُ طَريقَةَ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ فيما يتعلَّقُ بأسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ، وغيرِ ذلِكَ ممَّا سيُذْكَرُ في تلْكَ العقيدَةِ، ولذلِكَ سُمِّيتِ: (**العقيدَةَ الواسطيَّةَ**).

❑ **أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ:**

هُم مَنْ كان على مِثْلِ ما عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه اعتِقادًا وقَوْلًا وعمَلًا، وسُمُّوا بذلِكَ؛ لتمسُّكِهم بالسُّنَّةِ، ولاجْتِماعِهم علَيْها.

❑ **اعتِقادُ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ:**

هُوَ الإيمانُ باللهِ، وملائِكَتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ.

فالإيمانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإيمانَ بوُجُودِهِ، وبِربُوبيتِّه، وبألوهيَّتِهِ، وبأسْمائِهِ وصِفاتِهِ.

والإيمانُ بالملائِكَةِ يتضمَّنُ الإيمانَ بوجودِهِم، والإيمانَ باسْمِ مَن عُلِمَ اسمُهُ كجِبْرِيلَ، والإيمانَ بصِفَةِ مَنْ عُلِمَ وَصْفُهُ كجِبْرِيلَ أيضًا، والإيمانَ بأعمالِهِمْ ووظائِفِهِمْ، مِثْلُ عمَلِ جِبْرِيلَ ينزِلُ بالوَحْيِ، ومالِكٍ خَازِنِ النَّارِ.

والإيمانُ بالكتُبِ يَتضمَّنُ تصْدِيقَ كونِها من عنْدِ اللهِ، وتصديقَ ما أَخْبَرتْ به، والإيمانَ بأسْماءِ ما عُلِمَ مِنْها، كالتَّوراةِ، وما لم يُعلَمْ فيُؤمَن به إجْمالًا، والتِزامَ أحْكامِها إذا لم تُنسَخْ.

والإيمانُ بالرُّسُلِ يتضمَّن الإيمانَ بأنَّهُم صادِقونَ في رِسالَتِهِم، وبأسْماءِ مَنْ عُلِمَتْ أسْماؤُهُ منْهُم، وما لَمْ يُعلَم فيُؤمَن به إجْمالًا، وتَصْدِيقَ ما أَخْبَروا به، والتِزامَ

أحْكامِ شَرائِعِهِم غيرِ المَنسوخَةِ، والشَّرائعُ السَّابقَةُ كلُّها مَنْسوخَةٌ بشَريعةِ محمَّدٍ ﷺ.

والإيمانُ باليومِ الآخِرِ يتضمَّنُ الإيمانَ بكلِّ ما أخبَرَ به النَّبيُّ ﷺ ممَّا يكُونُ بعد المَوْتِ.

والإيمانُ بالقدَرِ يتضمَّنُ الإيمانَ بأنَّ كلَّ شَيءٍ واقعٌ بقضاءِ اللهِ وقَدرِهِ.

❑ **طريقَةُ أهْلِ السُّنَّةِ في أسماءِ اللهِ وصِفاتِهِ:**

**طرِيقتُهُم:** إثْباتُ ما أثْبتَهُ اللهُ لنَفْسِه في كِتابِهِ، أو عَلى لِسانِ رَسولِهِ ﷺ من غَيرِ تحْرِيفٍ، ولا تَعْطِيلٍ، ولا تَكْييفٍ، ولا تَمْثيلٍ.

❑ **التَّحريفُ:**

**التَّحريفُ لُغَةً:** التَّغييرُ، **واصْطِلاحًا:** تَغييرُ لَفظِ النَّصِّ أو معناهُ.

مثالُ تَغييرِ اللَّفظِ: تَغييرُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] مِن رفْعِ الجَلالةِ إلى نَصبِها؛ ليكونَ التَّكليمُ من مُوسى، لا مِنَ اللهِ.

ومثالُ تغييرِ المعنى: تَغْييرُ معنى استِواءِ اللهِ على عرشِهِ من العُلوِّ والاسْتِقْرارِ إلى الاستِيلاءِ والمُلْكِ؛ لينتَفِيَ عنه معنى الاسْتِواءِ الحقِيقيِّ.

❑ **التَّعطيلُ:**

**التَّعطيلُ لُغـةً:** التَّرْكُ والتَّخلِيـةُ، **واصْطِلاحًـا:** إنْكارُ ما يجِبُ للهِ من الأسْماءِ والصِّفاتِ، إمَّا كُلِّيًّا كتَعْطِيلِ الجَهْميَّةِ، وإمَّا جُزئيًّا كتَعْطِيلِ الأشْعَرِيَّةِ الَّذينَ لم يُثْبِتوا من صِفاتِ اللهِ إلَّا سَبْعَ صِفاتٍ مجْمُوعَةٍ في قولِهِ:

**حَـيٌّ، عَلِـيمٌ، قَـدِيرٌ، وَالكَـلَامُ لَـهُ        إِرَادَةٌ، وَكَـذَاكَ السَّـمْعُ وَالبَصَـرُ**

❑ التَّكييفُ والتَّمثيلُ، والفَرْقُ بينهُما:

**التَّكييفُ**: إثباتُ كيفيَّةِ الصِّفةِ، كأنْ يقولَ: استِواءُ اللهِ على عرْشِهِ كيفيَّتُه كذا وكذا.

**والتَّمثِيلُ**: إثْباتُ مُماثِلٍ للشَّيْءِ، كأنْ يَقولَ: يَدُ اللهِ مثْلُ يَدِ الإنسانِ.

**والفرقُ بينَهُما**: أنَّ التَّمثيلَ ذِكْرُ الصِّفةِ مُقيَّدةً بمُمَاثِلٍ، والتَّكييفَ ذِكْرُها غيرَ مقيَّدةٍ به.

❑ حُكْمُ هذه الأربعَةِ المتقدِّمةِ:

كلُّها حرامٌ، ومِنها ما هُوَ كُفْرٌ أو شِرْكٌ، ومِن ثَمَّ كان أهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ مُتبَرِّئِينَ من جمِيعِهَا.

❑ الوَاجِبُ في نُصُوصِ الأَسْمَاءِ والصِّفاتِ:

**الواجبُ**: إجْراؤُهَا على ظَاهِرِها، وإثباتُ حقِيقَتِها للهِ على الوجْهِ اللَّائِقِ به، وذلِكَ لوَجْهينِ:

١ - أنَّ صَرْفَها عنْ ظاهِرِها مُخالِفٌ لطَرِيقَةِ النَّبيِّ ﷺ وأصْحابِهِ.

٢ - أنَّ صرْفَها إلى المَجازِ قَوْلٌ على اللهِ بلا علمٍ، وهُوَ حَرامٌ.

❑ أَسْمَاءُ اللهِ وصِفاتُه توقِيفيَّةٌ، وهِي من المُحْكَمِ من وَجْهٍ، ومن المُتشابِهِ من وَجْهٍ:

أسماءُ اللهِ وصِفاتُه توقيفيَّةٌ، والتَّوقيفِيُّ: ما تَوقَّفَ إثباتُه أو نَفْيُه على الكِتابِ والسُّنَّةِ، بحيثُ لا يَجوزُ إثْباتُهُ ولا نفيُهُ إلَّا بدلِيلٍ منهُما، فليسَ للعقْلِ في ذلِكَ مَجَالٌ؛ لأنَّه شَيءٌ وراءَ ذلِكَ.

وأسماءُ اللهِ وصفاتُهُ من المُحْكَمِ في مَعْناها؛ فإنَّ معناها مَعْلومٌ، ومِن المُتَشابِهِ في حقِيقَتِها؛ لأنَّ حقائِقَها لا يعلمُها إلَّا اللهُ، والمُحْكَم ما كان واضِحًا، وَعَكْسُه المُتَشابِهُ.

**❑ أَسْمَاءُ اللهِ تعالى غيرُ مَحْصورةٍ:**

أسماءُ اللهِ غيرُ مَحْصورةٍ بعَدَدٍ معيَّنٍ؛ لقَولِهِ ﷺ في الدُّعاءِ المأْثورِ: «**أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**»[1]، وما استَأْثَرَ اللهُ بعِلمِهِ فلا سَبِيلَ إلى حصْرِهِ والإحاطَةِ به.

والجمعُ بينَ هذا وبينَ قولِهِ ﷺ: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»[2]: أنَّ معنى هذا الحَديثِ: أنَّ مِن أسْماءِ اللهِ تِسْعَةً وتِسْعينَ اخْتصَّتْ بأنَّ مَن أحْصاها دخلَ الجنَّةَ، فلا يُنافي أن يكونَ لهُ أسماءٌ أخْرَى غيرها، ونظيرُ ذلكَ: أن تقولَ: عِندي خَمْسونَ دِرعًا أعدَدْتُها للجِهادِ. فلا يُنافِي أن يكونَ عِندَكَ دُروعٌ أخْرَى.

ومَعْنَى إحْصاءِ أسْماءِ اللهِ: أن يَعْرِفَ لَفْظَها، ومَعْناها، ويَتعَبَّدَ للهِ بمُقْتَضاها.

**❑ كيفَ يَتِمُّ الإيمانُ بأسماءِ اللهِ؟**

إذا كان الاسمُ مُتعدِّيًا فتمامُ الإيمانِ به: إثباتُ الاسمِ، وإثباتُ الصِّفَةِ الَّتي

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٥٢) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب إنَّ لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله، رقم (٢٦٧٧/ ٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تضمَّنها، وإثباتُ الأثَرِ الَّذي يترَتَّبُ عليه، مِثلُ: (الرَّحيمِ)، فتُثبِتُ الاسْمَ، وهُو الرَّحيمُ، والصِّفةَ، وهي الرَّحْمَةُ، والأثرَ، وهُوَ أنَّه سبْحانَهُ يرْحَمُ بهذه الرَّحْمَةِ.

وإنْ كانَ الاسْمُ لازِمًا فتَمامُ الإيمانِ به: إثباتُهُ، وإثْباتُ الصِّفةِ الَّتي تضمَّنها، مِثلُ: (الحيِّ)، تُثبِتُ الاسْمَ، وهُو الحَيُّ، والصِّفةَ، وهي الحياةُ، وعلى هذا فكُلُّ اسْمٍ مُتضَمِّنٌ لصِفَةٍ، ولا عكْسَ.

❑ **صِفَاتُ اللهِ تعالى باعتِبارِ الثُّبوتِ وعدمِهِ:**

تَنْقَسِمُ إلى قِسْمينِ:

- **ثُبوتيَّةٍ**، وهي الَّتِي أثبتَها اللهُ لنفسِهِ، كالحياةِ والعِلْمِ.
- **وسلبيَّةٍ**، وهي الَّتي نَفاها اللهُ عن نفْسِهِ، كالإعْياءِ والظُّلمِ.

والصِّفَةُ السَّلبيَّةُ يجِبُ الإيمانُ بما دلَّتْ عليه من نَفْيٍ، وإثباتُ ضدِّهِ، فقولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩] يجِبُ الإيمانُ بانتِفاءِ الظُّلمِ عنِ اللهِ، وثُبُوتِ ضدِّهِ، وهو العَدْلُ الَّذي لا ظُلْمَ فيه.

❑ **صِفَاتُ اللهِ باعتِبارِ الدَّوامِ والحدوثِ:**

تنقَسِمُ إلى قِسْمينِ:

- **صِفاتٍ دَائِمَةٍ**، لم يزَلْ ولا يزالُ متَّصِفًا بها، كالعِلْمِ والقُدرةِ، وتُسَمَّى: صِفَاتٍ ذاتيَّةً.
- **وصِفاتٍ تَتَعَلَّقُ بالمَشيئةِ**، إنْ شاءَ فَعَلَها، وإنْ شاءَ لَم يفعَلْها، كنُزُولِه إلى السَّماءِ الدُّنْيا، وتُسمَّى: صِفَاتٍ فعليَّةً.

ورُبَّما تكونُ الصِّفةُ ذاتيَّةً فِعْليَّةً باعتِبارَينِ، كالكَلامِ؛ فإنَّه -بالنَّظر إلى أصْلِهِ- صِفَةٌ ذاتيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ لم يزَلْ ولا يزَالُ متكلِّمًا، وباعتِبارِ آحادِهِ وأفرادِهِ الَّتي يتكلَّم بها شيئًا فشيئًا صِفةٌ فعْليَّةٌ؛ لأنَّهُ يتعلَّقُ بمشِيئتِهِ.

❏ الإلحَادُ:

**الإلحادُ لغةً:** المَيلُ، **واصْطِلاحًا:** المَيلُ عمَّا يجِبُ اعتقادُهُ أو عمَلُهُ.

ويكونُ في أسْماءِ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠].

ويكونُ في آياتِ اللهِ؛ لقولِهِ تعَالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ﴾ [فصلت:٤٠].

وأنواعُ الإلحَادِ في أَسْماءِ اللهِ أَرْبَعَةٌ:

١- أنْ يُنكِرَ شيئًا منها، أو ممَّا تضمَّنتْهُ من الصِّفاتِ، كما فعَلَ الجهْمِيَّةُ.

٢- أنْ يُسمَّى اللهُ بما لَمْ يُسمِّ به نفسَهُ، كما سمَّاهُ النَّصارى أبًا.

٣- أنْ يَعْتَقِدَ دَلالتَها على مماثَلَةِ اللهِ لخَلْقِه، كما فَعَلَ المُشبِّهَةُ.

٤- أن يَشْتَقَّ منها أَسْماء للأَصْنَامِ، كاشتِقَاقِ المُشْرِكينَ العُزَّى من «العَزِيزِ».

وأمَّا الإلحادُ في آياتِ اللهِ فنوْعَانِ:

١- الإلحادُ في الآياتِ الكونيَّةِ الَّتي هي المخْلُوقَاتِ، وهُو إنكارُ انفِرادِ اللهِ بها، بأَنْ يَعْتَقِدَ أنَّ أحدًا انْفَرَدَ بها أو ببعضِها دُونَهُ، وأنَّ مَعَهُ مُشَارِكًا في الخَلْقِ أو مُعِينًا.

٢- الإلحادُ في الآياتِ الشَّرعيَّةِ الَّتي هِي الوَحْيُ النَّازِلُ على الأنبيَاءِ، وهُو تحْريفُها، أو تَكْذيبُها، أو مُخالَفتُها.

**❑ طَرِيقَةُ القُرآنِ والسُّنَّةِ في صِفاتِ اللهِ من حيثُ الإجمالُ والتَّفصيلُ:**

**طريقةُ القُرآنِ والسُّنَّةِ:** هي الإجْمالُ في النَّفيِ، والتَّفصيلُ في الإثْباتِ غالِبًا؛ لأنَّ الإجْمالَ في النَّفيِ أكْمَلُ وأعَمُّ في التَّنزيهِ من التَّفْصِيلِ، والتَّفْصِيلَ في الإثْباتِ أبْلَغُ وأكْثَرُ في المَدْحِ من الإجْمالِ، ولذَلكَ تَجِدُ الصِّفاتِ الثُّبوتيَّةَ كَثِيرةً في الكِتابِ والسُّنَّةِ، كالسَّميعِ البَصيرِ، والعَليمِ القَديرِ، والغَفورِ الرَّحيمِ ... إلخ.

أمَّا الصِّفاتُ السَّلبيَّةُ فهي قلِيلةٌ، مثلُ: نَفْيِ الظُّلمِ، والتَّعَبِ، والغَفْلَةِ، والوِلادَةِ، والمُماثِلِ، والنِّدِّ، والمُكافِئِ.

**❑ سُورةُ الإخلاصِ:**

هي: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤]، وسُمِّيت به؛ لأنَّ اللهَ أخلَصها لنَفْسِه، فلَمْ يَذكُرْ فيها إلَّا ما يتَعلَّقُ بأسْمائِهِ وصِفاتِهِ، ولأنَّها تُخلِّصُ قارِئَها منَ الشِّرْكِ والتَّعْطيلِ.

**وسببُ نُزُولِها:** أنَّ المُشْرِكينَ قالوا للنَّبيِّ ﷺ: انْسُبْ لنا ربَّكَ، من أَيِّ شَيءٍ هُو؟[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب سورة الإخلاص، رقم (٣٣٦٤)، وأحمد (٥/ ١٣٤) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

وصحَّ عنِ النَّبيِّ ﷺ أَنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ[1]، وذَلك لأنَّ القُرآنَ يتضمَّنُ الإخبارَ عنِ اللهِ، والإخبارَ عن مَخْلوقاتِه، والأَحْكامَ، وهي الأوامرُ والنَّواهي، وسُورَةُ الإِخْلاصِ تضمَّنَتِ النَّوعَ الأوَّلَ، وَهُوَ الإِخْبارُ عنِ اللهِ.

وفيها مِن أسْماءِ اللهِ: اللهُ، الأحَدُ، الصَّمدُ.

**فاللهُ**: هُو المَأْلوهُ المَعْبودُ حُبًّا وتَعْظيمًا.

**والأحدُ**: هو المُنفرِدُ عن كلِّ شَريكٍ ومُماثِلٍ.

**والصَّمدُ**: الكامِلُ في صِفاتِهِ الَّذي افتَقَرَتْ إليه جَميعُ مخلوقاتِهِ.

وفيها من صِفَاتِ اللهِ ما تضمَّنَتْهُ الأسماءُ السَّابقَةُ:

١- الأُلوهيَّةُ. ٢- الأحَديَّةُ.

٣- الصَّمَديَّةُ.

٤- نَفْيُ الولدِ منه؛ لأَنَّه غنيٌّ عن الوَلَدِ، ولا مَثِيلَ له.

٥- نَفْيُ أن يَكُونَ مولودًا؛ لأنَّه خَالِقُ كلِّ شيءٍ، وهُو الأوَّلُ الَّذي ليسَ قَبْلَه شيءٌ.

٦- نَفْيُ المُكافِئِ له، وهو المُماثِلُ له في الصِّفاتِ؛ لأنَّ اللهَ ليسَ كمِثْلِه شيءٌ؛ لكَمالِ صِفاتِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٥٠١٣) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٨١١/ ٢٥٩) (٨١٢) عن أبي الدرداء وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

□ آيةُ الكُرسِيِّ:

آيةُ الكُرسيِّ هِي قولُهُ تعَالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وسُمِّيتْ آيةَ الكُرسيِّ؛ لذِكْرِ الكُرْسيِّ فيها، وهِيَ أعْظمُ آيةٍ في كِتابِ اللهِ، مَنْ قرَأَها في ليْلَةٍ لم يزَلْ عليه منَ اللهِ حافِظٌ، ولا يَقْرَبُه شَيْطَانٌ حتَّى يُصبِحَ.

وتضمَّنَتْ من أسماءِ اللهِ: اللهَ -وتقدَّمَ مَعناهُ- الحيَّ، القيُّومَ، العليَّ، العظِيمَ.

**فالحيُّ:** ذُو الحياةِ الكاملِةِ المُتضمِّنةِ لأَكْملِ الصِّفاتِ الَّتي لم تُسبَقْ بعَدَمٍ، ولا يلحَقُها زَوَالٌ.

**والقيُّومُ:** هُو القائِمُ بنَفْسِهِ، القائِمُ على غَيرِهِ، فهُو غنِيٌّ عن كلِّ شيءٍ، وكلُّ شَيءٍ مُحْتاجٌ إليه.

**والعليُّ:** هو العالِي بذاتِهِ فوقَ كلِّ شَيءٍ، العالِي بصِفاتِهِ كَمالًا، فلا يلْحَقُه عَيبٌ ولا نَقْصٌ.

**والعَظيمُ:** ذُو العَظمَةِ، وهِي الجَلالُ والكِبْرياءُ.

وَتَضمَّنَتْ من صِفاتِ اللهِ خَمْسَ صِفاتٍ تضمَّنَتْها الأسماءُ السَّابِقَةُ:

٦- انْفِرَاد اللهِ بالأُلوهِيَّةِ.

٧- نَفْي النَّومِ والسِّنةِ -وهِيَ النُّعاسُ- عنه؛ لكمالِ حَياتِهِ وقيُّوميَّتِهِ.

٨- انْفِرَاده بالمُلْكِ الشَّامِلِ لكُلِّ شَيءٍ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

٩- كَمَال عَظَمتِهِ وسُلْطانِه؛ حيثُ لا يَشْفعُ أحدٌ عندَهُ إلَّا بإذْنِهِ.

١٠- كَمَال عِلْمِهِ وشُمُوله لكُلِّ شَيءٍ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ وهُو الحاضِرُ والمُستَقْبلُ ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ وهو الماضِي.

١١- المَشِيئَة.

١٢- كَمَال قُدْرتِهِ بعِظَمِ مخلوقاتِهِ، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾.

١٣- كَمَال عِلمِهِ وقُدْرتِهِ وحِفظِهِ ورحمَتِهِ مِن قولِهِ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ أي: لا يُثْقِلُه، ولا يُعْجِزُهُ.

❑ **الكُرسِيُّ:**

الكُرسِيُّ موضِعُ قَدمَي الرَّحمنِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهُو مِن أعظَمِ المَخْلوقاتِ، كما جاءَ في الحدِيثِ: «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ أُلْقِيَتْ فِي فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ، وَإِنَّ فَضْلَ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَةِ**»[1]، وهذا يَدلُّ على عظَمَةِ الخالِق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والكُرسِيُّ غيرُ العَرْشِ؛ لأنَّ الكُرسِيَّ مَوضِعُ القَدمَينِ[2]، والعَرْش هُو الَّذي اسْتَوى عليه اللهُ، ولأنَّ النُّصوصَ دلَّت على المُغايَرةِ بينهما.

---

(١) أخرجه محمد بن عثمان ابن أبي شيبة في كتاب «العرش» ص(٤٣٣) برقم (٥٨)، وابن جرير في «التفسير» (٤/ ٥٣٩) ت. التركي، وابن حبان (٢/ ٧٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٠) برقم (٨٦٢) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٦٧)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رُوِيَ ذلك عن أبي موسى وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما أخرجه محمد بن عثمان ابن أبي شيبة في كتاب «العرش» ص(٤٣٥) برقم (٦٠) و(٦١).

❑ مَعْنَى قَوْلِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]:

هذه الأسماءُ الأربعَةُ فسَّرها النَّبيُّ ﷺ بأنَّ (الأوَّلَ) الَّذي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَ(الآخِرَ) الَّذي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ، وَ(الظَّاهِرَ) الَّذي لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، وَ(الباطِنَ) الَّذي لَيْسَ دُونَهُ شَيْءٌ[1].

وقَوْلُه: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ أي: مُحيطٌ علمُهُ بكلِّ شَيءٍ جُمْلَةً وتَفْصيلًا.

❑ عِلْمُ اللهِ:

**العِلْمُ**: إدْراكُ الشَّيءِ على حقيقَتِهِ، وعِلمُ اللهِ تعالى كامِلٌ مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ جُمْلَةً وتَفْصيلًا.

فمِن أدلَّةِ العِلْمِ الجُمليِّ: قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [النساء:١٧٦].

ومِن أدِلَّةِ العِلْمِ التَّفْصيليِّ: قولُه تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

ومِن أَدِلَّةِ عِلْمِ اللهِ بأحْوالِ خَلْقِهِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٣]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب الدعاء عند النوم، رقم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❑ مَفَاتِحُ الغَيبِ:

مَفاتِحُ الغيبِ: خَزائِنُهُ أو مفاتيحُهُ، وهي المَذْكورةُ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان:٣٤]، والخبيرُ: هو العَليمُ ببَواطِنِ الأُمورِ.

❑ القُدْرَةُ:

القُدْرَةُ: هي التَّمكُّنُ من الفِعْلِ بلا عَجْزٍ، وقُدْرَةُ اللهِ شامِلَةٌ كُلَّ شَيءٍ، ودليلُها: قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤].

❑ القُوَّةُ:

القُوَّةُ: هي التَّمكُّنُ من الفِعلِ بلا ضَعْفٍ، ودليلُها: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، والمتِينُ: الشَّديدُ القوَّةِ.

والفَرْقُ بينها وبين القُدرةِ: أنَّها أَخَصُّ من القُدرةِ من وَجْهٍ، وأعمُّ من وَجْهٍ، فهي بالنِّسبةِ للقادِرِ ذِي الشُّعورِ أخصُّ؛ لأنَّها قُدْرةٌ وزِيادةٌ، وهي بالنِّسبةِ لعُمومِ مكانِها أعمُّ؛ لأنَّها يُوصَفُ بها ذُو الشُّعورِ وغيرُهُ، فيُقالُ للحديدِ مثلًا: قَوِيٌّ. ولا يُقالُ له: قادِرٌ.

❑ الحِكْمَةُ، ومَعْنَى الحَكِيمِ:

الحِكمةُ: هي وضعُ الأشياءِ في مواضِعها على وَجْهٍ مُتْقَنٍ، ودَليلُ اتِّصافِ الله بها: قولُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [التحريم:٢].

وللحَكيم معنيانِ:

**أَحَدُهما:** أن يكُـونَ بمعنى ذِي الحِكمَـةِ، فـلا يأمُـرُ بشيءٍ، ولا يَخْلُـقُ شيئًا إلا لِحِكْمَةٍ، ولا ينهى عن شَيءٍ إلَّا لِحِكْمَةٍ.

**والثَّاني:** أنْ يكونَ بمعنى الحاكِمِ الَّذي يَحْكُمُ بما أرادَ، ولا معَقِّبَ لحُكمِهِ.

❑ **أَنْوَاعُ حِكمةِ اللهِ:**

حِكمةُ اللهِ نوعانِ: شَرعيَّةٌ، وكَونيَّةٌ.

**فالشَّرعيَّةُ:** محلُّها الشَّرعُ، وهو ما جَاءَتْ به الرُّسلُ من الوحْيِ، فكلُّه في غايَةِ الإتقانِ والمصلَحةِ.

**والكونيَّةُ:** محلُّها الكونُ، أي: مَخْلوقاتُ اللهِ، فكُلُّ ما خلقَهُ اللهُ فهو في غايَةِ الإتقانِ والمَصْلحةِ.

❑ **أَنْوَاعُ حُكمِ اللهِ:**

حُكمُ اللهِ نوعانِ: كونِيٌّ، وشرعيٌّ.

**فالكونيُّ:** ما يقْضِي به اللهُ تقديرًا وخَلقًا، ودَليلُه: قولُه تعالى عن أَحَدِ إخْوةِ يُوسفَ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ [يوسف:٨٠].

**والشَّرعيُّ:** ما يَقضِي به اللهُ شَرعًا، ودَليلُهُ: قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠].

❑ **الرِّزقُ:**

**الرِّزقُ:** إعطاءُ المرزوقِ ما يَنفعُه، ودليلُهُ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾

[الذاريات:٥٨]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦].

وهو نَوعانِ: عامٌّ، وخاصٌّ.

**فالعامُّ**: ما يقومُ به البدنُ من طعامٍ وغيرِه، وهو شامِلٌ لكُلِّ مخلوقٍ.

**والخاصُّ**: ما يَصلحُ به القلبُ من الإيمانِ، والعِلْمِ، والعملِ الصَّالحِ.

❑ **مَشِيئةُ اللهِ:**

**مَشيئةُ اللهِ**: هي إرادَتُهُ الكونيَّةُ، وهي عامَّةٌ لكُلِّ شَيءٍ من أفعالِهِ وأفعالِ عِبادِه.

والدَّليلُ: قولُهُ تعالى في أفعالِ اللهِ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة:١٣].

والدَّليلُ في أفعالِ العِبادِ: قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام:١٣٧].

❑ **إرادَةُ اللهِ، وأقسامُها:**

إرادَةُ اللهِ صِفةٌ من صِفاتِهِ، وتنقسِمُ إلى قسمينِ:

- كونِيَّةٍ، وهي الَّتي بمعنى المشيئَةِ.
- وشرعِيَّةٍ، وهي الَّتي بمعنى المحبَّةِ.

فدَليلُ الكونِيَّةِ: قولُه تَعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾ [الأنعام:١٢٥].

ودَليلُ الشَّرعيَّةِ: قولُهُ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٧].

❑ **الفَرْقُ بينَ الإرادَةِ الكونيَّةِ والشَّرعيَّةِ:**

**الفَرْقُ بينهما:** أنَّ الكَوْنِيَّةَ لا بُدَّ فيها من وُقُوعِ المُرَادِ، وقد يكونُ المرادُ فيها محْبُوبًا إلى اللهِ، وقد يكونُ غيرَ محْبُوبٍ، وأمَّا الشَّرعيَّةُ فلا يلزمُ فيها وُقُوعُ المرادِ، ولا يكونُ المرادُ فيها إلا محبوبًا للهِ.

❑ **محبَّةُ اللهِ:**

محبَّةُ اللهِ صفةٌ من صفاتِهِ الفعليَّةِ، ودليلُها: قولُهُ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]، **والوُدُّ:** خالِصُ المحبَّةِ.

ولا يجوزُ تفسيرُ المحبَّةِ بالثَّوابِ؛ لأنَّهُ مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، وليسَ عليه دليلٌ.

❑ **المغفِرَةُ والرَّحمةُ:**

الدَّليلُ على ثُبوتِ صفَةِ المغْفِرَةِ والرَّحمةِ لله: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، **والمغفِرَةُ:** سَتْرُ الذَّنبِ والتَّجاوزُ عنه، **والرَّحمةُ:** صفةٌ تقتضي الإحسانَ والإنعامَ، وتنقسِمُ إلى قسمَينِ: عامَّةٍ، وخاصَّةٍ.

**فالعامَّةُ:** هي الشَّاملةُ لكُلِّ أحَدٍ، ودليلُها: قولُهُ تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].

**والخاصَّةُ:** هي الَّتي تختَصُّ بالمُؤمنينَ، ودليلُها: قولُهُ تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٣].

ولا يَصِحُّ تفسِيرُ الرَّحمةِ بالإحسانِ؛ لأَنَّهُ مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفْظِ وإجماعِ السَّلفِ، ولا دَلِيلَ عَليهِ.

❑ **الرِّضَى، والغضبُ، والكراهَةُ، والمقْتُ، والأسَفُ:**

**الرِّضى**: صفَةٌ من صفاتِ اللهِ، مُقْتَضَاها محبَّةُ المرضِيِّ عنهُ والإحسانُ إليه، ودليلُها: قولُهُ تَعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩].

**والغضبُ**: صفةٌ من صفاتِ اللهِ، مُقتضَاها كَراهَةُ المغضوبِ عليه والانتقامُ منه، وقريبٌ منها صفَةُ السُّخْطِ، ودليلُ اتِّصافِ اللهِ بهما: قولُهُ تَعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد:٢٨].

**والكراهَةُ**: صفةٌ من صِفاتِ اللهِ الفعْلِيَّةِ، مُقتَضاها إبْعادُ المكْرُوهِ ومُعاداتُهُ، والدَّليلُ عليها: قولُه تعَالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة:٤٦].

**والمقْتُ**: أشدُّ البُغْضِ، والبُغْضُ قريبٌ من معنى الكَراهِيَةِ، ودليلُ المقْتِ: قولُهُ تَعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣].

والأسفُ لهُ مَعنيَانِ:

**أحدُهُما**: الغضبُ، وهذا جائزٌ على اللهِ، والدَّليلُ: قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥] أي: أغضَبُونا.

**والثَّاني**: الحُزْنُ، وهذا لا يجوزُ علَى اللهِ، ولا يصحُّ أنْ يُوصَفَ بـه؛ لأنَّ الحُزْنَ صفَةُ نَقْصٍ، واللهُ مُنزَّهٌ عن النَّقصِ.

ولا يجوزُ تفسيرُ الرِّضَى بالثَّـوابِ، والغضبِ بالانتِقامِ، والكراهَـةِ والمقْـتِ بالعقُوبَةِ؛ لأنَّه مُخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، وليسَ عليه دليلٌ.

❑ المجِيءُ والإِتْيَانُ:

المجيءُ والإتيانُ من صفاتِ اللهِ الفعليَّةِ، وهما ثابِتَتانِ للهِ على الوجهِ اللَّائقِ به، ودليلُهُما: قولُهُ تَعَالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وقولُهُ تَعَالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠].

ولا يصِحُّ تفسِيرُهُما بمجِيءِ أو إِتْيانِ أمْرِه؛ لأنَّه مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، ولا دَلِيلَ عليه.

والمرادُ بقولِهِ تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] طلوعُ الشَّمسِ من مَغْرِبِها الَّذي به تنقطِعُ التَّوبَةُ، كما جاءَ تفسِيرُهُ بذلك مرفُوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ[1].

ووَجْهُ ذكْرِ المؤلِّفِ من أدلَّةِ مجيءِ اللهِ قولَه تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥] مع أنَّه ليسَ في الآية ذِكْرُ المجيءِ: أنَّ تشقُّقَ السَّماءِ بالغمامِ وتنزيلَ الملائِكَةِ إنَّما يكُونان عندَ مجيءِ اللهِ للقضاءِ بين عبادِهِ، فيكونُ من بابِ الاستدلالِ بأحَدِ الأمرَينِ على الآخَرِ؛ لِما بينهما من التَّلازُمِ.

❑ الوَجْهُ:

**الوَجْهُ**: صفةٌ من صفاتِ اللهِ الذَّاتيَّة الثَّابتة له حقيقة على الوجْهِ اللَّائقِ به،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾، رقم (٤٦٣٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ودليلُهُ: قولـهُ تعَالـى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، **والجلالُ**: العظمَةُ، **والإكرامُ**: إعطاءُ الطَّائعينَ ما أُعِدَّ لهم من الكرامةِ.

ولا يجوز تفسيرُ الوَجْهِ بالثَّوابِ؛ لأنَّه مخالفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، وليسَ عليه دليلٌ.

**❑ اليَدُ:**

إنَّ يدَيِ اللهِ من صفاتِهِ الذَّاتيَّةِ الثَّابتةِ لهُ حقيقةً على الوَجْهِ اللَّائقِ به، يَبسُطُهُما كيفَ يشاء، ويقبِضُ بهما ما شاءَ، ودليلُهُما: قولُـهُ تعَالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

ولا يجوزُ تفسيرُ اليدَينِ بالقُوَّةِ؛ لأنَّه مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، وليسَ عليه دليلٌ، وفي السِّياق ما يمنَعُه، وهو التَّثنيةُ؛ لأنَّ القوَّةَ لا يُوصَفُ اللهُ بها بصيغَةِ التَّثنيةِ.

**❑ العَيْنُ:**

إنَّ عَينَي اللهِ من صفاتِه الذَّاتيَّةِ الثَّابتةِ لهُ حَقِيقَةً على الوَجْهِ اللَّائقِ به، ينظُرُ بهما ويُبصِرُ ويَرى، ودَليلُ ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤].

ولا يجوزُ تفسِيرُهُما بالعِلْمِ، ولا بالرُّؤيَةِ مع نفْيِ العينِ، لأنَّه مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ على ثُبوتِ العينِ للهِ، ولا دليلَ عليه.

والجوابُ عن تَفسِيرِ بعضِ السَّلفِ قَوْلَه تعَالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمَرْأى منَّا: أنَّهم لَم يُرِيدُوا بذَلِكَ نفيَ حقيقة معنَى العينِ، وإنما فسَّرُوها باللَّازمِ مع إثباتِهم العينَ،

وهذا لا بأس به، بخِلَافِ الَّذين يُفسِّرُون العينَ بالرُّؤيةِ، ويُنكِرُون حقيقَةَ العين.

❑ **الوُجُوهُ الَّتي وردَتْ عليها صِفتَا اليَدَينِ والعينينِ:**

وردَتْ هاتان الصِّفتانِ على ثلاثةِ أوجهٍ: إفرادٍ، وتثنيَةٍ، وجمعٍ.

**فمِثالُ الإفرادِ:** قولُه تَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وقولُهُ تَعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩].

**ومِثالُ التَّثنيةِ:** قولُهُ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وفي الحديثِ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ**»[1].

**ومِثالُ الجَمْعِ:** قولُهُ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١]، وقولُهُ تَعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤].

والجمعُ بين هذه الوُجوهِ: أنَّه لا مُنافاةَ بين الإفرادِ والتَّثنيةِ؛ لأنَّ المفردَ المُضافَ يَعمُّ، فإذا قِيلَ: يدُ اللهِ وعينُ اللهِ شَمِلَ كلَّ ما ثبَتَ له من يَدٍ أو عَينٍ، وأمَّا التَّثنيةُ والجمعُ فلا مُنافَاةَ بَينهما أيضًا؛ لأنَّ المقصودَ بالجمعِ هُنا التَّعظيمُ، وهو لا يُنافِي التَّثنيةَ.

❑ **السَّمعُ:**

سَمْعُ اللهِ تعالى من الصِّفاتِ الثَّابتةِ له حقيقَةً عَلى الوجْهِ اللَّائِقِ به، ودلِيلُه: قَوْلُه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧].

---

(١) أخرجه محمَّد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، رقم (١٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٧٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث ضعَّفه المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه المُطَوَّل على «العقيدة الواسطيَّة» (١/ ٣١٣)، وفي تعليقه على الحديث رقم (٧١٢٧) و(٧٤٠٨) من صحيح البخاري.

وينقَسِمُ إلى قسمَينِ:

**الأوَّلُ**: بمعنى الإجابَةِ، وهذا من الصِّفاتِ الفعْلِيَّةِ، ومِثالُهُ: قولُه تَعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩].

**والثَّاني**: بمعنَى إدرَاكِ المسْمُوعِ، وهذا من الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ، مِثالُهُ: قولُهُ تعَالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١].

وهذا القِسْمُ قد يُرادُ به أيضًا النَّصرُ والتَّأييدُ، كقولِهِ تعَالى لِمُوسى وهَارُون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

وقد يُرادُ به أيضًا التَّهديدُ، كقَولِهِ تعَالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقولِهِ تَعَالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف:٨٠].

### ❑ الرُّؤيَةُ:

**الرُّؤيَةُ**: صِفَةٌ من صِفاتِ اللهِ الذَّاتيَّة الثَّابتَة له حقِيقةً على الوجْهِ اللَّائقِ به، وتنقسِمُ إلى قسْمَينِ:

**أَحَدُهُما**: بمعنى البصَرِ، وهو إدْرَاكُ المرئيَّاتِ والمُبصَراتِ، ودلِيلُها: قولُهُ تعَالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقولُـهُ تَعَالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

**القِسْمُ الثَّاني**: الرُّؤيةُ بمعنى العِلمِ، ودَلِيلُها: قولُهُ تعَالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٦-٧] أي: نَعلمُه.

والقِسمُ الأوَّلُ من الرُّؤيةِ قد يُرادُ به أيضًا النَّصرُ والتَّأييدُ، مثلُ قولِهِ تعَالى: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقد يُرادُ به أيضًا التَّهديدُ، كقَولِه تَعَالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق:١٤].

❑ المَكْرُ والكَيدُ والمِحَالُ:

مَعْنَى هذه الكلماتِ الثَّلاث مُتقارِبٌ، وهُو التَّوصُّلُ بالأسبابِ الخفيَّةِ إلى الانتِقامِ من العَدُوِّ.

ولا يجوزُ وَصْفُ اللهِ بها وصْفًا مُطلَقًا، بَلْ مُقيَّدًا؛ لأنَّها عندَ الإطلاقِ تَحتمِلُ المدْحَ والذَّمَّ، واللهُ سُبحانَهُ منزَّهٌ عن الوصْفِ بما يَحتمِلُ الذَّمَّ، وأمَّا عند التَّقييدِ -بأنْ يُوصَفَ اللهُ بها علَى وجْهٍ تكونُ مدْحًا لا يحتمِلُ الذَّمَّ، دالًّا على علمِهِ وقُدرَتِه وقُوَّتِه- فهذا جائزٌ؛ لأنَّه يدلُّ على كمالِ اللهِ.

والدَّليلُ على اتِّصَافِ اللهِ تعالى بهذه الصِّفاتِ: قولُـهُ تعَالـى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقولُـهُ تَعَالـى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]، وقولُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد:١٣].

ويكونُ المكْرُ والكَيدُ والمِحَالُ صفَةَ مَدْحٍ إذا كانَ لإثبَاتِ الحَقِّ وإبطالِ الباطِلِ، وتكونُ ذمًّا فيما عدَا ذلكَ.

ولا يجوزُ أنْ يُشتَقَّ من هذِهِ الصِّفاتِ أَسْماء للهِ، فيُقالَ: المَاكِرُ والكائِدُ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ الحُسْنَى لا تحتمِلُ الذَّمَّ بأَيِّ وجْهٍ، وهـذه عندَ إطلاقِـها تحتَمِلُ الذَّمَّ كـما سبقَ.

❑ العَفُوُّ:

**العَفُوُّ**: هو المتجاوِزُ عن سَيِّئاتِ الغَيرِ، وهُوَ من أسماءِ اللهِ، ودليلُهُ: قولُه تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء:٩٩].

❑ من نُصوصِ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ:

سبقَ لكَ أنَّ صفاتِ اللهِ:

- ثُبُوتيَّةٌ، وهي الَّتي أثبتَها اللهُ لنفسِهِ.
- وسلْبِيَّةٌ، وهي الَّتي نفاها عن نفسِه، وأنَّ كُلَّ صفَةٍ سلبِيَّةٍ فإنَّها تتضَمَّنُ صِفَةَ مدْحٍ ثُبوتِيَّةً، وقد ذكر المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ آياتٍ كثِيرَةً في الصِّفاتِ السَّلبِيَّةِ:

منها: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، والسَّمِيُّ والكُفْءُ والنِّدُّ معناها متقَارِبٌ، وهو الشَّبيهُ والنَّظيرُ، ونَفْيُ ذلكَ عنِ اللهِ يتضمَّنُ انتِفاءَ ما ذُكِرَ، وإثباتَ كَمالِهِ؛ حيثُ لا يُشابِهُه أحدٌ لكَمالِهِ.

ومنها: قولُهُ تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء:١١١]، فأمَرَ اللهُ بحَمْدِهِ؛ لانتِفَاءِ صِفاتِ النَّقصِ عنه، وهي اتِّخاذُ الولَدِ، ونَفيُه عن اللهِ يتضمَّنُ -مع انتِفائِه- كَمالَ غِناهُ.

ونَفْيُ الشَّريكِ عنِ اللهِ يتضمَّنُ كَمالَ وَحْدانِيَّته وقُدْرَته، ونفْيُ الولِيِّ من الذُّلِّ عنه يتضمَّنُ كَمالَ عِزِّهِ وقَهْرِه.

ونَفْيُ الوَلِيِّ هنا لا يُنافِي إثبَاتَه في مَوضِعٍ آخَرَ، كقَولِه تعَالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ

ءَامَنُوا﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقولِه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس:٦٢]؛ لأنَّ الـولِيَّ المنفِيَّ هـو الـوَلِيُّ الَّذي سببه الـذُّلُّ، أمَّا الـولِيُّ بمعْنَى الولايـةِ فلَيسَ بمنْفِيٍّ.

ومنها: قولُهُ تعالَى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة:١]، **والتَّسبيحُ**: تَنزيهُ اللهِ عَنِ النَّقصِ والعَيبِ، وذلِكَ يَتضمَّنُ كَمالَ صِفاتِهِ.

وفي الآيَةِ: دَليلٌ على أنَّ كُلَّ شَيءٍ يُسبِّحُ اللهَ تَسبيحًا حقيقيًّا بِلِسانِ الحالِ والمقالِ إلَّا الكافرَ، فإنَّ تسبِيحَهُ بلسانِ الحالِ فقَطْ؛ لأنَّه يصِفُ اللهَ بِلِسانِه بما لا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ومنها: قَولُهُ تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون:٩١]، ففي هذِه الآيةِ: نفْيُ اتِّخاذِ الولدِ، ونفْيُ تعدُّدِ الآلِهَةِ، وتنْزِيهُ اللهِ عمَّا وصفَهُ به المُشرِكُونَ، وهذا يتضمَّنُ -مع انتِفَاءِ ما ذُكِرَ- كَمالَ اللهِ وانفِرادَه بما هُو من خَصائِصِه.

وقَد بَرْهَنَ اللهُ على امتِناعِ تعدُّدِ الآلِهَةِ ببُرْهانَينِ عقْلِيَّينِ:

**أَحَدُهُما**: لو كانَ معَهُ إلَهٌ لانْفَرَدَ عنِ الله بما خلَقَ، ومن المعْلُومِ عقْلًا وحِسًّا: أنَّ نظامَ العالَمِ واحِدٌ لا يَتصادَمُ ولا يَتناقَضُ، وهو دَليلٌ على أنَّ مُدبِّرَه واحدٌ.

**والثَّاني**: لو كانَ معَ اللهِ إلهٌ آخَرُ لطلبَ أن يكونَ العُلُوُّ لَه، وحينئذٍ إمَّا أن يغْلبَ أحدُهُما الآخَرَ، فيكونُ هو الإلَهَ، وإمَّا أن يعْجَزَ كُلٌّ منهما عن الآخَرِ، فلا يستحِقُّ واحِدٌ منهما أنْ يكونَ إلهًا؛ لأنَّه عاجزٌ.

ومنها: قولُهُ تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، وهذه المحرَّمَاتُ الخَمْسُ أجمَعَتْ عليها الشَّرائعُ، وفيها إثباتُ الحِكْمَةِ، وإثباتُ الغَيرَةُ له؛ لأنَّه حرَّمَ هذه الأمورَ.

ومعْنَى قولِه: ﴿مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ أي: ما لَمْ يُنزِّلْ به دليلًا، وهو قَيْدٌ لبيانِ الواقِعِ؛ لأنَّه لا يمكنُ أنْ يقومَ الدَّليلُ على الإشراكِ باللهِ، وعلى هذا فلا مَفْهُومَ له.

وفي هذِهِ الآيَةِ: رَدٌّ على المُشبِّهَةِ في قولِهِ: ﴿وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾؛ لأنَّ المُشبِّهةَ أشْرَكُوا به؛ حيثُ شبَّهُوهُ بخَلْقِهِ.

وفِيها: رَدٌّ على المُعطِّلَةِ في قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾؛ لأنَّ المُعطِّلَةَ قالُوا علَى اللهِ ما لا يعلَمُونَ؛ حَيثُ نَفَوْا صِفاتِهِ عنه بحُجَجٍ باطِلَةٍ، وهذا هو وَجْهُ مُناسَبَةِ ذِكْرِ هذه الآيَةِ في العقِيدَةِ.

❑ العُلُوُّ، وأَقْسَامُه:

العُلُوُّ: الارتفاعُ.

وأقسامُ علُوِّ اللهِ تعالى ثلاثَةٌ:

١- علُوُّ الذَّاتِ، ومعناه: أنَّ اللهَ بذاتِهِ فوقَ خلقِهِ.

٢- علُوُّ القَـدْرِ، ومعناهُ: أنَّ اللهَ ذو قدْرٍ عظِيمٍ لا يُساوِيهِ فيه أحدٌ من خلْقِهِ، ولا يعتَرِيه معه نقْصٌ.

٣- عُلُوُّ القَهرِ، ومعناه: أنَّ اللهَ تعالَى قَهَرَ جميعَ المخلوقاتِ، فلا يَخْرُجُ أَحَدٌ منهُم عن سُلطانه وقَهْرِه.

**وأدلَّةُ العُلُوِّ**: الكتابُ، والسُّنَّة، والإجماعُ، والعقْلُ، والفِطْرَةُ.

فمن الكِتابِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

ومن السُّنَّة: قولُهُ ﷺ: «**رَبَّنَا اللهُ الَّذي فِي السَّمَاءِ**»[١]، وإقرارُهُ الجارِيَةَ حِينَ سألَهَا: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فلَمْ يُنكِرْ علَيها، بلْ قالَ لسيِّدِهَا: «**أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[٢].

وفي حَجَّةِ الوَداعِ أشْهَدَ النَّبيُّ ﷺ ربَّهُ علَى إقْرارِ أُمَّتِه بالبَلاغِ، وجعَلَ يرفَعُ إصبَعَهُ إلى السَّماءِ، ثُمَّ يَنكُتُها إلى النَّاسِ، وهو يقُولُ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**»[٣].

وأمَّا الإجمَاعُ على عُلُوِّ اللهِ فهو مَعْلومٌ بينَ السَّلفِ، ولَم يُعْلَمْ أنَّ أحدًا منهم قال بخلافِهِ.

وأمَّا العقْلُ فلأنَّ العُلُوَّ صفَةُ كَمالٍ، واللهُ سبحانَهُ متَّصِفٌ بكُلِّ كَمالٍ، فوجَبَ ثبوتُ العُلُوِّ لَه.

وأمَّا الفِطْرَةُ فإنَّ كُلَّ إنسانٍ مفطُورٌ علَى الإيمانِ بعُلُوِّ اللهِ، ولذلِكَ إذا دَعا رَبَّهُ،

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢) من حديث فضالة عن أبي الدَّرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه أحمد (٦/ ٢٠) من حديث فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسَّنه ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطيَّة» كما في مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٩).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧) من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقالَ: يا رَبِّ، لَمْ ينصَرِفْ قلْبُهُ إلَّا إلَى السَّماءِ.

والَّذي أنكَرَهُ الجهْمِيَّةُ من أقسامِ العُلُوِّ: عُلُوُّ الذَّاتِ، ونَرُدُّ عليهِم بما سبَقَ في الأدِلَّةِ[1].

❑ **استواءُ اللهِ على عَرْشِهِ:**

مَعْنَى اسْتِواءِ اللهِ على عرْشِهِ: عُلُوُّه، واستِقْرارُهُ عليه، وقد جاءَ عنِ السَّلفِ تَفْسِيرُهُ بالعُلوِّ والاستِقْرارِ، والصُّعودِ والارتِفاعِ، والصُّعودُ والارتِفاعُ يَرجِعانِ إلى معنَى العُلُوِّ.

ودَليلُهُ: قولُهُ تعالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقد ذُكِرَ في سَبْعَةِ مواضِعَ من القُرآنِ في سُورَةِ الأعرافِ، ويُونُسَ، والرَّعدِ، وطه، والفُرقانِ، وتَنزِيلِ السَّجدةِ، والحَدِيدِ.

وأَرُدُّ على مَن فَسَّرَه بالاسْتِيلَاءِ والمُلكِ بما يأْتِي:

١- أنَّه خلافُ ظاهِرِ النَّصِّ.

٢- أنَّه خلافُ ما فسَّره به السَّلفُ.

٣- أنَّه يلزَمُ عليه لَوازِمُ باطِلَةٌ.

**والعَرْشُ لغَةً:** سَريرُ المَلِكِ الخاصُّ به، **وشَرعًا:** ما اسْتَوى اللهُ عليه، وهو من أعْظَمِ مخْلُوقاتِ اللهِ، بَلْ أعظَمِ ما عَلِمْنا مِنها، فقَدْ جاءَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ أُلْقِيَتْ فِي فَلَاةٍ**

(١) أي: أنَّ قَوْلَهم مُخالِفٌ لظَاهر اللَّفْظِ، وإِجْمَاع السَّلَف، وليس عليه دَلِيلٌ. (المؤلف)

مِنَ الأَرْضِ، وَإِنَّ فَضْلَ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَةِ»[1]، فتبارَكَ اللهُ رَبُّ العالَمِينَ.

□ **المَعِيَّةُ، والجَمْعُ بيْنَهَا وبينَ العُلُوِّ:**

**المعِيَّةُ لغةً:** المُقَارنةُ والمصاحَبَةُ، ودليلُ ثُبوتِ المعِيَّةِ للهِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].

وتنقَسِمُ إلَى قِسْمَينِ: عامَّةٍ وخاصَّةٍ.

**فالعَامَّةُ:** هي الشَّاملَةُ لجمِيعِ الخَلْقِ، كقَولِهِ تَعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، ومُقْتَضى المعِيَّةِ هنَا: الإحاطَةُ بالخَلقِ عِلْمًا وقُدْرةً وسلطانًا وتَدْبيرًا.

**والخاصَّةُ:** هي الَّتي تختَصُّ بالرُّسلِ وأتْبَاعِهِم، كقَولِه تعَالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وهذِهِ المعِيَّةُ تقتَضِي مع الإحاطَةِ النَّصرَ والتَّأْييدَ.

والجمعُ بينَ المعِيَّةِ والعُلُوِّ مِنْ وجْهَينِ:

**أوَّلًا:** أَنَّه لا مُنافاةَ بينَهُمَا في الواقِعِ، فقَدْ يجْتمِعَانِ في شَيءٍ واحِدٍ، ولذَلكَ تقولُ: ما زِلْنَا نَسيرُ والقَمر مَعَنا. مع أَنَّه في السَّماءِ.

**الثَّاني:** أَنَّه لو فُرِضَ أنَّ بينهُمَا منَافَاةً في حَقِّ المخلوقِ لَم يلْزَمْ أنْ يكُونَ بينَهُمَا مُنافاةٌ في حقِّ الخالِقِ؛ لأَنَّه ليسَ كمثْلِهِ شَيءٌ، وهُو بكُلِّ شيءٍ مُحِيطٌ.

ولا يَصِحُّ تفسِيرُ معِيَّةِ اللهِ بكَونِه معنَا بذَاتِه في المكَانِ:

---

(١) تقدم تخريجه ص(١٥).

أوَّلًا: لأَنَّه مستَحِيلٌ علَى اللهِ؛ حَيثُ يُنَافي عُلُوَّه، وعُلُوُّه من صِفاتِهِ الذَّاتِيَّة الَّتي لا ينفَكُّ عنها.

ثانيًا: أَنَّه خلافُ ما فسَّرهَا به السَّلفُ.

ثالثًا: أَنَّه يلزَمُ على هذا التَّفسيرِ لوَازِمُ باطِلَةٌ.

❑ مَعْنَى كَوْنِ اللهِ في السَّماءِ:

مَعْنَاه: على السَّماءِ، أي: فوْقَها، فـ(فِي) بمَعنَى: علَى. كما جاءَتْ بهذَا المَعنَى في قَولِهِ تَعَالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١١] أي: علَيهَا.

ويجوزُ أنْ تكُونَ (في) للظَّرفِيَّةِ، فالسَّماءُ على هذا بمعْنَى العُلُوِّ، فيكُون المَعنَى: أنَّ اللهَ في العُلُوِّ، وقد جَاءَت السَّماءُ بمعنى العُلُوِّ في قَولِهِ تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الرعد:١٧].

ولا يصحُّ أن تكُونَ (فِي) للظَّرفِيَّةِ إذا كانَ المرادُ بالسَّماءِ: الأجْرَامَ المحسُوسَةَ؛ لأنَّ ذلكَ يُوهِمُ أنَّ السَّماءَ تُحِيطُ باللهِ، وهذا معنًى باطِلٌ؛ لأنَّ اللهَ أعظَمُ من أنْ يُحِيطَ بِه شَيءٌ من مخْلُوقَاتِه.

❑ قولُ أَهْلِ السُّنَّةِ في كلَامِ اللهِ تعالى:

قولُ أَهْلِ السُّنَّةِ في كلامِ اللهِ: أَنَّه صفَةٌ من صِفاتِه، لَم يَزلْ ولا يَزالُ يتكَلَّمُ بكَلامٍ حَقِيقيٍّ، بصوتٍ لا يُشبِهُ أصْوَاتَ المَخلُوقِينَ وحروفٍ، يتكلَّمُ بما شاءَ، ومتَى شاءَ، وكيفَ شَاءَ، وأدِلَّتُهم علَى ذلكَ كَثيرَةٌ، منهَا: قولُهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقولُهُ تَعَالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣].

والدَّليلُ على أنَّه بصَوتٍ: قولُه تعَالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، ومنَ السُّنَّةِ: قولُهُ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنَ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟» الحديثَ، متَّفقٌ عليه(١).

ودَلِيلُهُم على أنَّه بحُرُوفٍ: قولُهُ تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، فمَقُولُ القولِ هنَا حُروفٌ.

ودَلِيلُهُم على أنَّه بمشِيئَةٍ: قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فالتَّكْلِيمُ حصلَ بعدَ مَجِيءِ مُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وكلامُ اللهِ تعَالى صِفَةُ ذاتٍ باعتبارِ أصْلِهِ؛ فإنَّ اللهَ لم يَزَلْ ولا يزالُ قادِرًا على الكلامِ متكلِّمًا، وصفَةُ فِعْلٍ باعتبارِ آحادِهِ؛ لأنَّ آحادَ الكلامِ تتعلَّقُ بمشِيئَتِهِ، متَى شاءَ تكلَّم.

وأكثرَ المؤلِّفُ من ذكْرِ أدلَّةِ الكلامِ؛ لأنَّه أكثرُ ما حصَلَت فيه الخصُومَةُ، ووقَعَتْ به الفتْنَةُ من مسَائِلِ الصِّفَاتِ.

❑ قولُ أهلِ السُّنَّةِ في القرآنِ الكريمِ:

يقولونَ: القرآنُ كلامُ اللهِ، منزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، منه بدَأَ، وإليه يعودُ، فدلِيلُهُم

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾، رقم (٤٧٤١)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، رقم (٧٤٨٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب قوله: «يَقُولُ اللهُ لآدَمَ: أَخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ»، رقم (٢٢٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وليس في رواية مسلم ذكر الشاهد.

على أنَّه كلامُ اللهِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٩]، يعْنِي: القرآنَ.

ودَلِيلُهُم على أنَّه مُنَزَّلٌ: قولُهُ تعَالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١]، وقولُهُ تَعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥].

والدَّليلُ على أنَّه غَير مَخْلُوقٍ: قولُهُ تعَالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فجعلَ الأمْرَ غيرَ الخلْقِ، والقُرآنُ من الأمرِ؛ لقولِهِ تعَالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، ولأنَّ القرآنَ من كلامِ اللهِ، وكلامُ اللهِ صفَةٌ من صِفاتِه، وصِفاتُ اللهِ غيرُ مخلوقَةٍ.

ومعنى: «منه بدَأَ» أنَّ اللهَ تكلَّمَ به ابتِدَاءً، ومعنى: «إليهِ يعُودُ» أنَّه يرجِعُ إلى اللهِ في آخرِ الزَّمانِ، حينَما يُرفَعُ من المصَاحِفِ والصُّدورِ؛ تكْرِيمًا له إذا اتَّخذَهُ النَّاسُ هُزُوًا ولهْوًا.

☐ السُّنَّةُ:

**السُّنَّة لغةً:** الطَّريقَةُ، وسُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ: شَرِيعتُهُ من قولِهِ أو فِعلِه أو إِقْرارِه، خبرًا كانت أو طلبًا.

والإيمانُ بما جاءَ فيها واجبٌ، كالإيمانِ بما جاءَ في القرآنِ، سوَاء في أسماءِ اللهِ وصِفاتِهِ أو في غيرِهَا؛ لقولِهِ تعَالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]، وقولِهِ تَعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

وقد وَرَدَ في السُّنَّةِ صِفاتٌ ليسَتْ في القُرآنِ، فمنها:

▪ نزُولُ اللهِ إلى السَّماءِ الدُّنيَا، ودلِيلُه: قولُهُ ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي، فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»[1].

ومعنى النُّزولِ عِندَ أهْلِ السُّنَّةِ: أنَّه ينزِلُ بنَفْسِهِ سُبحانَهُ نُزُولًا حقِيقيًّا يلِيقُ بجَلالِه، ولا يَعلَمُ كيفِيَّتَه إلَّا هُوَ، ومعناهُ عندَ أهْلِ التَّأوِيلِ: نُزُولُ أمْرِهِ، ونَرُدُّ عليهِم بِمَا يأْتِي:

١- أنَّه خلافُ ظَاهِرِ النَّصِّ وإجمَاعِ السَّلفِ.

٢- أنَّ أمْرَ اللهِ ينزِلُ كلَّ وقْتٍ، وليسَ خَاصًّا بثُلُثِ اللَّيلِ الآخِرِ.

٣- أنَّ الأمْرَ لا يُمْكِنُ أن يقُولَ: مَن يَدْعُوني، فَأَسْتَجِيبَ لَه؟... إلخ.

ونُزُولُه سُبحَانه إلَى السَّماءِ الدُّنيَا لا يُنافِي عُلُوَّه؛ لأنَّ اللهَ سبحَانَه لَيسَ كمِثْلِه شَيءٌ، ولا يُقاسُ نزُولُهُ بنُزُولِ مخْلُوقَاتِه.

❏ **الفَرَحُ والضَّحِكُ:**

ومنها: الفرَحُ، ودَلِيلُهُ: قوله ﷺ: «**لَـلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ...**» الحديثَ[2]، وهو فرَحٌ حَقيقيٌّ يَليقُ باللهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب التوبة، رقم (٦٣٠٩)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة، رقم (٢٧٤٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يصِحُّ تفْسِيرُهُ بالثَّوابِ؛ لأنَّه مخالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفظِ وإجمَاعِ السَّلفِ.

ومنها: الضَّحِكُ، ودليلُهُ: قولُهُ ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ**»[1].

وفسَّرهُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ بأنَّهُ ضَحِكٌ حقِيقيٌّ يليقُ باللهِ، وفسَّره أهلُ التَّأويلِ بالثَّوابِ، ونَرُدُّ عليهم: بأنَّهُ مخالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجمَاعِ السَّلفِ.

**وصورَةُ المسألَةِ الَّتي في الحدِيثِ:** أنَّ كَافِرًا يقتلُ مسلِمًا في الجهادِ، ثمَّ يُسْلِمُ ذلك الكافِرُ، ويموتُ على الإسلامِ، فيدْخُلانِ الجنَّةَ كلاهُما.

❑ **العَجَبُ** ثابتٌ للهِ تعالى بالكتَابِ والسُّنَّةِ، ففِي الكتَابِ بقَولِهِ تعَالى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ على قراءَةِ ضَمِّ التَّاءِ[2]، وفي السُّنَّةِ بقَولِ الرَّسُولِ ﷺ: «**عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ**» الحَديثَ[3].

والممتنعُ علَى اللهِ من العجَبِ: هو مَا كانَ سببُه الجَهلَ بسببِ المتعَجَّبِ منه؛ لأنَّ اللهَ لا يخْفَى عليه شَيءٌ، أمَّا العجَبُ الَّذي سببُه خُرُوجُ الشَّيءِ عن نظَائِرِه أو عمَّا ينبَغِي أنْ يكونَ عليه؛ فإنَّ ذلكَ ثابتٌ للهِ.

---

= كما أخرجه البخاري في الموضع السابق، رقم (٦٣٠٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم في كتاب الجهاد، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قرأ حمزة والكسائيُّ بضمِّ التاء، وقرأ باقي السبعة بفتحها، يُنْظَر: التَّبصرة في القراءات السبع، ص(٦٥٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، وأحمد (٤/ ١١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» ص(٢٤٤) برقم (٥٥٤) بلفظ: «ضَحِكَ رَبُّنَا».

وقد فسَّرهُ أهلُ السُّنَّة بأنَّهُ عجَبٌ حقِيقيٌّ يليقُ باللهِ، وفسَّرهُ أهلُ التَّأويلِ بثَوابِ اللهِ أو عُقُوبتِه، ويُرَدُّ عليهم: بأنَّهُ خلافُ ظاهِرِ النَّصِّ وإجماعِ السَّلفِ.

❑ **القَدَمُ:**

ومن الصِّفاتِ الثَّابتةِ بالسُّنَّة: قَدَمُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ -وَفِي رِوايةٍ: عَلَيْهَا قَدَمَهُ- فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ**»[1].

وفسَّر أهلُ السُّنَّةِ الرِّجلَ والقدمَ بأنَّها حقيقيَّةٌ على الوَجْهِ اللَّائِقِ باللهِ، وفسَّر أهلُ التَّأويلِ الرِّجْلَ بالطَّائفةِ -أي: الطَّائفة الَّذين يضَعُهُم اللهُ في النَّارِ- والقدَمَ بالمُقَدَّمِينَ إلى النَّارِ، ونَرُدُّ عليهم: بأنَّ تَفْسِيرَهُم مُخَالِفٌ لظاهِرِ اللَّفظِ وإجماعِ السَّلفِ، وليسَ عليهِ دَليلٌ.

❑ **حَدِيثُ رُقْيةِ المرِيضِ[2]، وحدِيثُ الجارِيَةِ الَّتي سألَها رسولُ اللهِ ﷺ: «أَيْنَ اللهُ؟» قالَتْ: فِي السَّماءِ[3]:**

في حَدِيثِ رُقيةِ المريضِ من صِفاتِ اللهِ: إثبَاتُ رُبوبيَّة اللهِ، وإثباتُ عُلُوِّه في

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم في كتاب الجنة، باب النَّار يدخلها الجبَّارون، رقم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «قَدَمَهُ».
وأمَّا لفظ «رِجْلَهُ» فأخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦/ ٣٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه ص(٣٠).

(٣) تقدم تخريجه ص(٣٠).

السَّماءِ، وتقدُّس أسمائه عن كُلِّ نقصٍ، وأنَّ له الأمرَ في السَّماءِ والأرضِ، فحُكْمُه فيهما نافِذٌ، وإثباتُ الرَّحمةِ، وإثباتُ الشِّفاء لله، وهو رَفْعُ المَرضِ.

وفي حديثِ الجاريَةِ من صِفاتِ اللهِ: إثبَاتُ المكانِ للهِ، وأَنَّهُ في السَّماءِ.

ومن الصِّفاتِ الثَّابتةِ بالسُّنَّةِ: كونُ الله تعالى قِبَلَ وَجْهِ المُصلِّي، ودليلُهُ: قولُهُ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ...**» الحديثَ[1].

وهذه المُقابلَةُ ثابِتَةٌ للهِ حقِيقةً على الوجْهِ اللَّائِقِ به، ولا تُنَافِي عُلوَّهُ، والجمعُ بينَهُما من وَجْهينِ:

١- أنَّ الاجتِماعَ بينهما مُمكِنٌ في حقِّ المخلُوقِ، كَما لو كانتِ الشَّمسُ عندَ طلُوعِها، فإنَّها قِبَلَ وَجْهِ مَنِ استَقْبلَ المَشرِقَ، وهي في السَّماءِ، فإذا جازَ اجتِماعُها في المخْلُوقِ فالخالِقُ أَوْلَى.

٢- أنَّه لو لم يُمْكِنِ اجتماعُهُما في حقِّ المخلوقِ فلا يلزَمُ أن يمتنعَ في حقِّ الخالِقِ؛ لأنَّ اللهَ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ.

❏ **القُرْبُ:**

قُرْبُ اللهِ تعالى -وهو دُنُوُّهُ منهم- ثابِتٌ بالكتَابِ والسُّنَّةِ، فمن أدِلَّةِ الكتابِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد في المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم في كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

[البقرة:١٨٦]، ومن أدِلَّةِ السُّنَّةِ: قولُهُ ﷺ: «**إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا**»[(١)].

وهو قُربٌ حقِيقيٌّ يلِيقُ باللهِ تعالى، ولا يُنافِي عُلُوَّه؛ لأنَّه تعالى بكُلِّ شيءٍ محيطٌ، ولا يُقَاسُ بخَلْقِهِ؛ لأنَّه ليسَ كمِثْلِه شَيءٌ.

□ **رُؤْيةُ العبادِ لربِّهم** تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

رؤْيَةُ العبَادِ للهِ تعَالى ثابِتَةٌ بالكتَابِ والسُّنَّةِ، فمن أدِلَّةِ الكتابِ: قولُهُ تعَالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، فقد فسَّرَ النَّبيُّ ﷺ الزِّيادَةَ بالنَّظرِ إلى وجهِ اللهِ[(٢)].

ومن أدلَّةِ السُّنَّةِ: قولُهُ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا**»[(٣)].

والتَّشبيهُ في هذا الحديثِ للرُّؤيةِ بالرُّؤيةِ، لا للمرئيِّ بالمَرئيِّ؛ لأنَّ كافَ التَّشبيهِ داخِلَةٌ على فعْلِ الرُّؤيةِ المُؤوَّلِ بالمصدَرِ، ولأنَّ اللهَ ليسَ كمثلِه شَيءٌ، والمرادُ بالصَّلاتَينِ المَذكُورَتينِ: صلاتَا الفجْرِ والعصْرِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢٠٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤/ ٤٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم، رقم (١٨١) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم في كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورؤيَةُ اللهِ في الآخرَةِ، لا في الدُّنيا؛ لقولِه تعالى لُموسَى حينَ سألَهُ رؤيتَهُ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، وقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حتَّى تمُوتُوا**»(١).

ورؤيَةُ اللهِ لا تشملُ الكفَّارَ؛ لقولِهِ تعَالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

وفسَّرَ أهلُ السُّنَّةِ هذِهِ الرُّؤيةَ برؤْيَةِ العينِ للأدِلَّةِ الآتيةِ:

**أوَّلًا**: أنَّ اللهَ أضافَ النَّظرَ إلى الوَجْهِ الَّذي هو محلُّ العينِ، فقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

**ثانيًا**: أنَّه جاءَ في الحديثِ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**»(٢)، وفسَّره أهلُ التَّأويلِ برُؤيَةِ الثَّوابِ، أي: أنَّكُم ستَرَونَ ثَوابَ ربِّكُم، ونرُدُّ عليهِمْ: بأنَّهُ خلافُ ظاهِرِ اللَّفظِ وإجمَاعِ السَّلفِ، وليسَ عليه دليلٌ.

## ❑ مَذْهَبُ الجهميَّةِ والأشْعريَّةِ والكُلَّابيَّةِ في كلَامِ اللهِ:

مذهبُ الجهميَّةِ في كلَامِ اللهِ: أنَّـه خَلْـقٌ من مخْلُوقاتِـهِ، لا صِفَـةٌ من صِفاتِه، وإنَّما أضافَهُ اللهُ إليه إضافةَ تشْرِيفٍ وتكْرِيمٍ، كَما أضافَ إليه البيتَ والنَّاقَةَ في قولِهِ: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج:٢٦]، وقولِهِ: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٣٢٤) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد أخرجه مسلم بنحوه في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد، رقم (١٦٩/ ٩٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، رقم (٧٤٣٥) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومذهبُ الأشعرِيَّةِ: أنَّ الكلامَ صفَةٌ من صفاتِهِ، لكِنَّهُ هو المعنى القَائِمُ بالنَّفسِ، وهذه الحرُوفُ مخلُوقَةٌ لتُعبِّرَ عنْهُ.

والكُلَّابية يقولُونَ كقَولِ الأشعرِيَّةِ، إلَّا أنَّهُم سَمَّوُا الألفاظَ: حكايَةً، لا عبارَةً.

وعلى مذْهَبيهِما ليسَ كلامُ اللهِ تعالى بحَرْفٍ وصَوتٍ، وإنَّما هو المعنى القائِمُ بنَفْسِه.

### ❑ وَسَطيَّةُ هذه الأُمَّةِ بين الأُممِ:

هذه الأُمَّةُ وسَطٌ بينَ الأممِ في العبادَاتِ وغَيرِها، ودَليلُ ذلِكَ: قولُهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وقولُهُ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠].

مثالُ كونِهَا وسَطًا في العبَاداتِ: ما رفَعَهُ اللهُ عن هذه الأُمَّةِ من الحَرَجِ والمشقَّةِ اللَّذيْنِ كانَا على مَن قبلَهُما، فهذه الأُمَّةُ إذا عَدِموا الماءَ تيمَّمُوا وصَلَّوا في أَيِّ مكانٍ، بينَما الأممُ الأُخْرَى لا يُصلُّونَ حتَّى يجِدُوا الماءَ، ولا يُصلُّونَ إلا في أمْكنَةٍ معيَّنَةٍ.

ومثالُ كَوْنِها وسطًا في غيرِ العباداتِ: القصاصُ في القتْلِ كانَ مفروضًا على اليهودِ، وممنوعًا عندَ النَّصارَى، ومخيَّرًا بينَهُ وبين العفْوِ أو الدِّيةِ عندَ هذِهِ الأُمَّةِ.

### ❑ فِرَقُ هذه الأُمَّةِ:

فِرَقُ هذه الأُمَّةِ ثلَاثٌ وسَبْعونَ فِرْقَةً، والنَّاجِي منهَا: مَن كَانَ على مثلِ ما عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُهُ، وكلُّهَا في النَّارِ إلا النَّاجيَة؛ لقَولِهِ ﷺ: «**افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ**

**الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(١).

## ❑ أهل السُّنَّةِ والجماعَةِ وسَطٌ بينَ فِرَقِ الأُمَّةِ:

أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ وسَطٌ بينَ فِرَقِ الأُمَّةِ في أُصولٍ خمسَةٍ:

**الأوَّلُ: أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ، فأهلُ السُّنَّةِ وسَطٌ فيها بينَ أهلِ التَّعطيلِ وأهْلِ التَّشبيهِ**؛ لأنَّ أهلَ التَّعطيلِ يُنكِرُونَ صفاتِ اللهِ، وأهلَ التَّشبيهِ يُثبِتُونَها مع التَّشبيهِ، وأهلَ السُّنَّةِ يُثبِتُونَها بلا تَشبيهٍ.

**الثَّاني: القضاءُ والقدَرُ** الَّذي عبَّر عنهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأفعَالِ اللهِ، فأهْلُ السُّنَّةِ وسَطٌ فيه بينَ الجبْرِيَّـةِ والقدَرِيَّـةِ؛ لأنَّ الجبْرِيَّـةَ يُثبِتُونَ قضاءَ اللهِ في أفعَالِ العبْدِ، ويقُولُون: إنَّهُ مُجبَرٌ لا قُدرَةَ له ولا اختِيَارَ. والقدَرِيَّةَ يُنكِرُونَ قضاءَ اللهِ في أفْعَالِ العبْدِ، ويقولُونَ: إنَّ العبدَ قادِرٌ مختَارٌ، لا يتعلَّقُ فعْلُهُ بقضَاءِ اللهِ. وأهلَ السُّنَّةِ يُثبِتُونَ قضاءَ اللهِ في أفعَالِ العبْدِ، ويقُولُون: إنَّ لَهُ قُدرَةً واختِيارًا أودَعَهُما اللهُ فيه متعلِّقَيْنَ بقضَاءِ اللهِ.

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.
وقد أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٤٥٩٧)، وأحمد (٤/ ١٠٢) من حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤٠) وابن ماجه في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وابن ماجه في الموضع السابق برقم (٣٩٩٢) (٣٩٩٣) من حديث عوف بن مالك وأنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وليس في حديثهم قوله في آخر الحديث: «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**» إلا في حديث عوف وأنس، قال: «هُمُ الجَمَاعَةُ».

**الثَّالثُ: الوَعيدُ بالعذَابِ**، فأهْلُ السُّنَّةِ وسَطٌ فيه بينَ الوعِيدِيَّةِ والمُرجِئَةِ؛ لأنَّ الوعيدِيَّةَ يقولُونَ: فاعِلُ الكَبيرةِ مُخلَّدٌ في النَّارِ. والمُرجِئَةَ يقولُون: لا يدْخُلُ النَّارَ ولا يستَحِقُّ ذلكَ. وأهْلَ السُّنَّةِ يقُولُون: مستحِقٌّ لدُخُولِ النَّارِ دُونَ الخُلُودِ فِيها.

**الرَّابعُ: أسماءُ الإيمانِ والدِّينِ**، فأهلُ السُّنَّةِ وسَطٌ فيه بينَ المُرجِئَةِ من جهةٍ، وبين المعتزِلَةِ والحَرُوريَّةِ من جهةٍ؛ لأنَّ المُرجِئَةَ يُسمُّون فاعِلَ الكَبيرَةِ: مُؤمِنًا كامِلَ الإيمانِ، والمُعتزِلَةَ والحَرُوريَّةَ يُسمُّونَه: غيرَ مُؤْمِنٍ، لكِنَّ المُعتزِلَةَ يقُولُون: لا مُؤمِنٌ ولا كافِرٌ، في منزلَةٍ بين منزِلَتينِ. والحَرُوريَّةَ يقولون: إنَّه كافِرٌ. وأهلَ السُّنَّةِ يقولون: إنَّهُ مؤمِنٌ ناقِصُ الإيمانِ، أو مُؤمِنٌ بإيمانِه فَاسِقٌ بكبيرَتِهِ.

**الخامِسُ: أصحابُ النَّبيِّ ﷺ**، فأهْلُ السُّنَّةِ وسطٌ فيه بينَ الرَّوافضِ والخوَارِجِ؛ لأنَّ الرَّوافِضَ بالغُوا في حبِّ آلِ النَّبيِّ ﷺ وغَلَوْا فيهم حتَّى أنزَلُوهُم فَوْقَ مَنزِلَتِهم، والخَوارِجَ يُبْغِضُونهم ويَسبُّونَهم، وأهلَ السُّنَّةِ يُحِبُّونَ الصَّحابةَ جميعَهُم، ويُنزِلُونَ كُلَّ واحِدٍ مَنزِلَتَهُ الَّتي يستحِقُّهَا من غيرِ غُلُوٍّ ولا تَقصِيرٍ.

❑ **طوائِفُ المُبتَدِعَةِ الَّذين أشار إليهِمُ المؤلِّفُ في هذِه الأصولِ السَّابقةِ:**

أشارَ المؤلِّفُ إلى طوَائِفَ من أهْلِ البِدَعِ:

**أوَّلًا: الجهْمِيَّةُ**، وهُم أتْبَاعُ الجَهْمِ بنِ صفْوَانَ الَّذي أخذَ التَّعطِيلَ عن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، وقُتِلَ في خُراسانَ سنةَ ١٢٨هـ.

ومذهَبُهُم في الصِّفاتِ: إنكَارُ صفاتِ اللهِ، وغُلاتُهُم يُنْكِرُون حتَّى الأسماءَ، ولذلِكَ سُمُّوا بالمُعطِّلَةِ.

ومذْهَبُهُم في أفْعَالِ العبادِ: أنَّ العبْدَ مجبُورٌ على عمَلِهِ، لَيسَ له قُدرَةٌ ولا اختِيَارٌ، ومن ثَمَّ سُمُّوا: جَبْرِيَّةً.

ومذْهَبُهُم في الوَعِيدِ وأسْمَاءِ الإيمانِ والدِّين: أنَّ فاعِلَ الكبيرَةِ مُؤْمِنٌ كامِلُ الإيمَانِ، ولا يَدْخُلُ النَّارَ، ولذلك سُمُّوا: مُرجِئَةً، فهُمْ أَهْلُ الجِيمَاتِ الثَّلاثِ: تَجَهُّمٌ، وجَبْرٌ، وإرْجَاءٌ.

**ثانيًا: المعتَزِلَةُ**، وهُمْ أتبَاعُ وَاصِلِ بنِ عطَاءٍ الَّذي اعتزَلَ مجْلِسَ الحَسَنِ البصْرِيِّ حينَ كانَ الحسَنُ يقرِّرُ أنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ مؤْمِنٌ ناقِصُ الإيمانِ، فاعتزَلَهُ واصِلٌ، وجعَلَ يقرِّرُ أنَّ فاعَلَ الكَبيرَةِ في منزَلَةٍ بينَ منزِلَتينِ.

ومذهبُهُم في الصِّفَاتِ: إنكَارُ صِفاتِ اللهِ كالجَهمِيَّةِ.

ومذْهَبُهُم في أفْعَالِ العبادِ: أنَّ العبْدَ مسْتَقِلٌّ بفِعْلِه، يفْعَلُ بإِرَادةٍ وقُدْرةٍ مُستَقِلًّا عن قضَاءِ اللهِ وقدَرِهِ، عَكْسُ الجهمِيَّةِ، ولذلِكَ سُمُّوا: قَدَرِيَّةً.

ومذْهبُهُم في الوَعيدِ: أنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ مخلَّدٌ في النَّارِ، عكْسُ الجَهميَّةِ القائِلِينَ بأنَّهُ لا يدْخُلُ النَّارَ، ولذَلِكَ سُمُّوا: الوَعِيدِيَّةَ.

ومذْهَبُهُم في أسمَاءِ الإيمانِ والدِّينِ: أنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ في منزَلَةٍ بينَ منزلتَينِ، ليسَ مُؤْمنًا ولا كافِرًا، عكْسُ الجهمِيَّةِ القَائِلينَ بأنَّهُ مؤْمِنٌ كامِلُ الإيمَانِ، ولذَلكَ سُمُّوا: أصْحَابَ المَنزلَةِ بينَ مَنْزِلَتينِ.

**ثالثًا: الخوَارِجُ**، سُمُّوا بذَلكَ؛ لخُرُوجِهِم على إمَامِ المُسلِمِينَ، ويُقالُ لهُم: الحَرُورِيَّةُ؛ نِسبَةً إلى حَرُورَاء، موضِعٌ بالعرَاقِ قُربَ الكُوفةِ، خرَجُوا فيه على عليٍّ

ابنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كانُوا من أشَدِّ النَّاسِ تديُّنًا في الظَّاهِرِ، حتَّى قالَ فِيهِمُ النَّبيُّ ﷺ لأصْحَابِه: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١).

ومذهَبُهُم في الوعِيدِ: أنَّ فاعِلَ الكبيرَةِ مُخَلَّدٌ في النَّارِ، كافِرٌ يَحِلُّ دَمُهُ ومالُهُ، ومن ثَمَّ استبَاحُوا الخُرُوجَ على الأئِمَّةِ إذَا فَسَقُوا.

**رابعًا: الرَّوافِضُ** -ويُقالُ لهم: الشِّيعَةُ- الَّذين يَغْلُونَ في آلِ بيتِ النَّبيِّ ﷺ، ويفضِّلُونَ عِلِيَّ بنَ أبي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على جَمِيعِ الصَّحابَةِ، ومنهم مَن يُفضِّلُهُ على النَّبيِّ ﷺ، ومنهم مَن يجْعَلُهُ رَبًّا.

وسُمُّوا: شِيعَةً؛ لتَشيُّعِهِم لآلِ البيتِ، وسُمُّوا: رَوافِضَ؛ لأنَّهُم رَفَضُوا زَيدَ بنَ عِلِيِّ بنِ الحُسيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أبي طَالِبٍ حينَ سَألُوه عَن أبي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأثْنَى عليهِمَا، وقالَ: هُمَا وزِيرَا جَدِّي. يعني: النَّبيَّ ﷺ، فانْصَرَفُوا عنْهُ، ورَفَضُوهُ.

❑ **اليَوْمُ الآخِرُ:**

اليومُ الآخِرُ يومُ القيامَةِ، ويَدْخُلُ في الإيمانِ به: كلُّ ما أخبَرَ به النَّبيُّ ﷺ ممَّا يكون بعدَ الموتِ، كفتْنَةِ القبْرِ، وعذَابِه، ونعِيمِه، وغَيرِ ذلك.

والإيمانُ به واجبٌ، ومنزلتُهُ من الدِّينِ: أنَّه أحدُ أركَانِ الإيمانِ السِّتَّةِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة، رقم (٦٩٣٠) (٦٩٣١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، رقم (١٠٦٦) (١٠٦٤) من حديث علي وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

**□ فِتْنَةُ القَبْرِ:**

**فتنةُ القبر**: سُؤَالُ المَلَكينِ المَيِّتَ عن رَبِّه ودِينِه ونَبيِّه، فيُثَبِّتُ اللهُ الَّذين آمنوا بالقَولِ الثَّابتِ، فيقُولُ المُؤمِنُ: رَبِّيَ اللهُ، ودِينِيَ الإسلامُ، ونَبيِّي محمَّدٌ. وأمَّا المُرتَابُ أو الكافِرُ فيقولُ: هَاهْ هَاهْ لا أدْرِي، سمعْتُ النَّاسَ يقولونَ شيئًا، فقُلْتُه.

والفتنَةُ عامَّةٌ لكُلِّ ميِّتٍ إلا الشَّهيد ومَن مَاتَ مُرابطًا في سَبيلِ الله، وكذلك الرُّسُلُ لا يُسأَلون؛ لأنَّهُم المَسْؤُولُ عنْهُم.

واختُلِفَ في غيرِ المكلَّفِ، كالصَّغيرِ، فقيلَ: يُسأَلُ؛ لعمُومِ الأدلَّةِ، وقيل: لا؛ لعدَمِ تكْلِيفِه.

واسْمُ الملَكينِ: مُنكَرٌ، ونكيرٌ[1].

**□ قولُ أهلِ السُّنةِ في نعيمِ القبْرِ وعذابِهِ:**

**قولُهُم فيه**: أنَّه حَقٌّ ثابتٌ؛ لقولِهِ تعالى في آلِ فرْعَونَ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦]، وقولِهِ في المُؤمنين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت:٣٠]، ولقولِه ﷺ في الكَافِرِ حينَ يُسْأَلُ في قبْرِه، فيُجِيبُ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ**»، وقَولِه في المُؤْمِن إذا سُئِل في قَبْرِه، فأجابَ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ،**

---

(١) وذلك لما أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٠٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال: حسن غريب.

**وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا مِنَ الجَنَّةِ»**[1].

والعذابُ أو النَّعيمُ على الرُّوحِ فقَطْ، وقَد تتَّصِلُ بالبَدنِ أحيَانًا، والعذابُ على الكافِرينَ مستمِرٌّ، أمَّا علَى المُؤمنينَ فبحَسَبِ ذُنُوبِهم، والنَّعِيمُ للمؤمنينَ خَاصَّةً، والظَّاهِرُ استِمْرَارُه.

❑ **الجوابُ عمَّا ثَبَتَ من تَوسِيعِ قَبْرِ المؤمنِ، وتَضْييقِه على الكافِرِ، مع أنَّه لو فُتِحَ لوُجِدَ بحَالِه:**

الجوابُ من وَجْهَينِ:

**الأوَّلُ**: أنَّ ما ثبَتَ في الكتَابِ والسُّنَّةِ وجَبَ تصْدِيقُهُ والإيمَانُ به، سَواء أدْرَكَتْهُ عقولُنا وحواسُّنا أمْ لَا؛ لأنَّه لا يُعارَضُ الشَّرْعُ بالعقْلِ، لاسِيَّما في الأمورِ الَّتي لا مجالَ للعَقْلِ فيهَا.

**الثَّاني**: أنَّ أحوَالَ القبْرِ من أمورِ الآخِرَةِ الَّتي اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللهِ أنْ يَحْجُبَها عن حواسِّ الخَلْقِ وعقُولِهِم؛ امتِحَانًا لهُم، ولا يَجُوزُ أن تُقَاسَ بأحوَالِ الدُّنيا؛ لتَبَايُنِ ما بينَ الدُّنيا والآخِرَةِ.

❑ **القيَامَةُ:**

**القيامَةُ**: صُغْرَى كالمَوتِ، فكلُّ مَن مَاتَ فقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ، وكُبْرَى، وهي المَقْصُودَةُ هنا، وهي قِيَامُ النَّاسِ بعدَ البعْثِ للحسَابِ والجزاءِ.

وسُمِّيَت بذلك؛ لقيامِ النَّاسِ فيها، وقيامِ العدْلِ، وقيامِ الأشهَادِ.

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب المسألة في القبر، رقم (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٧) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ودَلِيلُ ثبوتِهَا: الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، فمن أدلَّةِ الكتَابِ: قولُهُ تعَالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ٤ لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ ٥ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين:٤-٦]، ومن أدِلَّةِ السُّنَّةِ: قولُهُ ﷺ: «**إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**»[١].

وأمَّا الإجماعُ فقد أجْمَعَ المسْلِمُونَ وجَمِيعُ أهْلِ الأدْيَانِ السَّماويَّةِ على إثبَاتِ يَوْمِ القيَامَةِ، فمَن أنْكَرَهُ أوْ شَكَّ فيه فهو كافِرٌ.

وللقيامَةِ علامَاتٌ تُسمَّى: الأشْرَاطَ، كخُرُوجِ الدَّجَّالِ، ويأْجُوج ومَأْجُوج، وطُلُوع الشَّمسِ من مَغْرِبِها.

وجُعِلَت لهَا هذِهِ الأشْرَاطُ؛ لأنَّها يومٌ عظِيمٌ ومُهِمٌّ، فكَانَ لها تِلْكَ المقدِّمَات.

❑ حَشْرُ النَّاسِ:

يُحشَرُ النَّاسُ يومَ القيَامَةِ حُفَاةً غيرَ مُنتَعِلِينَ، عُرَاةً غير مُكْتَسِينَ، غُرْلًا غير مختُونينَ؛ لقولِهِ تعَالى: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**»[٢].

❑ **الأشياءُ الَّتي ذكرَ المؤلِّفُ أنَّها تكُونُ يومَ القيَامَةِ:**

**أوَّلًا: دُنُوُّ الشَّمسِ من الخَلقِ بقَدْرِ مِيلٍ أو مِيلَيْنِ،** فيعْرَقُ النَّاسُ بقَدْرِ أعمَالِهِم، منهم مَن يصِلُ عرَقُهُ إلى كَعبَيْهِ، ومِنهُم مَن يُلْجِمُه، ومِنهُم مَن يَكُونُ بينَ ذَلك،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب الحشر؟، رقم (٦٥٢٧) (٦٥٢٤)، ومسلم في كتاب الجنة، باب فناء الدنيا، رقم (٢٨٥٩/٥٦) (٢٨٦٠/٥٧) من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) تقدم تخريجه في الموضع السابق.

ومنَ النَّاسِ مَن يَسْلَمُ من الشَّمسِ، فيُظِلُّهُم اللهُ في ظلِّه يوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ، مثل: الشَّابِّ إذا نشَأَ في طاعَةِ اللهِ، والرَّجُل المُعلَّق قلبُهُ بالمسَاجِدِ.

ثانيًا: **الموَازِينُ** -جَمْعُ مِيزَان- يضعُهَا اللهُ؛ لتُوزَنَ فيها أعمَالُ العبَادِ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣]، والمِيزَانُ حَقيقيٌّ له كِفَّتانِ، خِلافًا للمعْتَزِلَةِ القائِلِينَ بأَنَّهُ العدْلُ، لا مِيزانٌ حَقيقيٌّ.

وقد ذُكِرَ في القُرآنِ مجْمُوعًا، وفي السُّنَّةِ مجْمُوعًا ومُفْرَدًا، فقيل: إنَّهُ مِيزانٌ واحِدٌ، وجُمِعَ باعتِبارِ المَوزُونِ، وقيل: مُتعدِّدٌ بحسَبِ الأُممِ أو الأفرَادِ، وأُفْرِدَ باعتِبَارِ الجِنسِ.

ثالثًا: **نَشْرُ الدَّواوين** -أي: فَتْحُهَا- وتوزِيعُهَا، وهي صحَائِفُ الأعمَالِ الَّتي كتبَتْهَا الملائِكَةُ على الإنسانِ، قالَ اللهُ تعَالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٣-١٤]، فآخِذٌ كتَابَهُ بيَمِينِهِ، وهُوَ المُؤْمِنُ، وآخِذٌ كتَابَهُ بشِمَالِهِ أو مِن وَرَاءِ ظَهْرِهِ؛ لقَولِهِ تعَالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-١٢]، وفي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٥].

والجَمْعُ بينَ هَذِه والَّتي قبْلَهَا: إمَّا باخْتِلَافِ النَّاسِ، وإمَّا بكونِ الَّذي يأْخُذُهَا بشِمَالِهِ تُخْلَعُ يَدُهُ من وراءِ ظَهْرِه.

**رابعًا: الحسابُ**، وهُوَ محاسَبَةُ الخلائِقِ على أعمالِهم، وكيفِيَّتُه بالنِّسبَةِ للمُؤمِنِ: أنَّ اللهَ يَخْلُو بِه، فيُقرِّرُه بذُنُوبِه، ثُمَّ يقولُ: «**قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ**»(١).

وأمَّا بالنِّسبةِ للكافِرِ فإنَّهُ يُوقَفُ على عَمَلِه، ويُقَرَّرُ به، ثُمَّ يُنادَى على رُؤوسِ الأشْهادِ: هَؤُلاءِ الَّذين كَذَبُوا على رَبِّهم، أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ.

وأوَّلُ ما يُحاسَبُ عليه العَبْدُ من حُقوقِ اللهِ: الصَّلاةُ، وأوَّلُ ما يُقْضَى بينَ النَّاسِ في الدِّماءِ.

ومن النَّاسِ مَن يدْخُلُ الجنَّةَ بلا حِسابٍ، وهم الَّذين لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَكْتَوُونَ، ولَا يَتَطَيَّرُونَ، وعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، ومنهم عُكَّاشَة بن مِحْصَنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

**خامسًا: الحوضُ** الموردُ للنَّبيِّ ﷺ في عرَصَاتِ القِيامَةِ -أي: مواقِفِها- يرِدُهُ المؤمِنُونَ من أُمَّتِه، ومَنْ شَرِبَ منه لم يَظْمَأْ أبدًا، طُولُه شَهرٌ، وعَرْضُهُ شَهْرٌ، وآنِيَتُه كنُجُومِ السَّماءِ، وماؤُهُ أشَدُّ بيَاضًا من اللَّبَنِ، وأَحْلَى منَ العسَلِ، وأطْيَبُ من رائِحَةِ المِسكِ. ولكُلِّ نَبيٍّ حَوضٌ يَرِدُهُ المُؤمِنُونَ من أُمَّتِه، لكِنَّ الحوضَ الأعْظَمَ حَوضُ النَّبيِّ ﷺ.

وقد أنكَرَ المعتزِلَةُ وُجودَ الحوضِ، وقَولُهم مَردُودٌ بما تواتَرَتْ به الأحادِيثُ من إثبَاتِه.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

**سادسًا: الصِّراطُ**، وهو الجِسرُ المنصُوبُ على جهنَّمَ، أدَقُّ من الشَّعرِ، وأحَدُّ من السَّيفِ[1]، عليه كَلالِيبُ تَخطَفُ النَّاسَ بأعمالِهِم، يمرُّونَ عليه على قدْرِ أعمالِهِم، فمنْهُم مَن يمُرُّ كلمْحِ البَصرِ، ومنهم مَن يمُرُّ كالبَرقِ، ومنهُم مَن يمُرُّ كالرِّيحِ، ومنهم مَن يمُرُّ كالفرَسِ الجوَادِ، ومنهم مَن يمُرُّ كركَائِبِ الإبِلِ، ومنهم مَن يعْدُو عَدْوًا، ومنهم مَن يمْشِي مشْيًا، ومنهم مَن يَزْحَفُ زَحفًا، ومنهم مَن يُخْطَفُ، فيُلْقَى في النَّارِ، فيُعذَّبُ بقَدْرِ عَمَلِه.

فإذا عَبَروا الصِّراطَ وقَفُوا على قَنطَرَةٍ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ، فيُقتَصُّ لبعْضِهِم من بَعْضٍ قصَاصًا تزُولُ بِه الأحقَادُ والبغْضَاءُ؛ ليَدْخُلُوا الجنَّةَ إخْوَانًا مُتصَافِينَ.

**سابعًا: الشَّفاعةُ**، وهي التَّوسُّطُ للغيرِ بجَلْبِ مَنفعَةٍ أو دَفْعِ مضرَّةٍ، ولا تكُونُ إلا بإذْنِ اللهِ للشَّافِعِ، ورضَاهُ عن المَشْفُوعِ له.

وتنقَسِمُ إلى قِسمَينِ:

- خاصَّةٍ بالنَّبيِّ ﷺ.
- وعامَّةٍ له ولغَيرِه من النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالِحِينَ.

فالخاصَّةُ بالنَّبيِّ ﷺ ذكَرَ المؤَلِّفُ منها نوعَينِ:

**الأوَّلُ**: الشَّفاعَةُ العُظْمَى، حيثُ يشفَعُ في أهْلِ المَوقِفِ إلى اللهِ؛ ليَقْضِيَ بينهم، بعد أنْ تُطْلَبَ الشَّفاعَةُ من آدَمَ فنُوحٍ فإبْرَاهِيمَ فمُوسَى فعِيسَى عَليهم الصلاة والسلام فلا يشفَعُونَ، حتَّى تَنتَهِي إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فيَشْفَعُ، فيَقْبَلُ اللهُ مِنهُ،

---

(١) وذلك لما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣/ ٣٠٢) من قول أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنهُ، قال: «بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ».

وهذا من المقام المحمود الَّذي وعدَهُ اللهُ بقولِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩].

**الثَّاني**: شفاعَتُه في أهْلِ الجنَّةِ أنْ يَدْخُلُوهَا.

وأمَّا العامَّةُ فذكَرَ المؤَلِّفُ منها نوعَينِ:

**الأوَّلُ**: الشَّفاعَةُ فيمَنِ استحقَّ النَّارَ من المُؤمنينَ ألَّا يَدْخُلَها.

**الثَّاني**: الشَّفاعَةُ فيمَنْ دخَلَها منهم أنْ يَخْرُجَ منها.

وهذان النَّوعانِ يُنكِرُهَما المعتَزِلَةُ والخوَارِجُ؛ بِناءً على قَولِهم: إنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ مُخَلَّدٌ في النَّارِ، فلا تنفَعُهُ الشَّفاعَةُ.

ويُخْرِجُ اللهُ أقوامًا من النَّارِ بغَيرِ شفاعَةٍ، بَل بفَضْلِه ورَحْمَتِه، ويَبْقَى في الجنَّة فضْلٌ عمَّنْ دخلَهَا من أهْلِ الدُّنيا، فيُنْشِئُ اللهُ لهَا أقوامًا، فيُدْخِلُهُم الجنَّةَ.

❑ **الإيمانُ بالقضَاءِ والقَدرِ:**

الإيمانُ بالقضاءِ والقَدَرِ واجِبٌ، ومنزلَتُه من الدِّينِ: أنَّه أحَدُ أركَانِ الإيمَانِ السِّتَّةِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

**ومَعْنَى الإيمانِ بالقضَاءِ والقدَرِ**: أنْ تُؤمِنَ بأنَّ كلَّ ما في الكَونِ من موجُوداتٍ ومعْدُوماتٍ، عامَّةٍ وخاصَّةٍ، فإنَّهُ بمَشيئَةِ اللهِ وخَلْقِه، وتعْلَمَ أنَّ ما أصابَكَ لم يكُنْ ليُخْطِئَكَ، وما أخطَأَكَ لم يكُنْ لِيُصيبَكَ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

❑ دَرَجَاتُ الإِيمَانِ بالقضاءِ والقدَرِ:

للإيمانِ بالقدَرِ درجَتَانِ، كُلُّ درجَةٍ تتضمَّنُ شيئَينِ:

**فالدَّرجَةُ الأُولَى:** تتضمَّنُ العلْمَ والكِتَابَةَ، ودَليلُهَا: قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

**فالعِلمُ:** أنْ تُؤْمِنَ بعِلْمِ اللهِ المُحِيطِ بكُلِّ شَيءٍ جُملةً وتَفْصِيلًا.

**والكتابَةُ:** هي أنْ تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ كتَبَ مقادِيرَ كلِّ شيءٍ في اللَّوحِ المحفوظِ بحسَبِ علْمِه، وهي أَنْوَاعٌ:

**النَّوعُ الأوَّلُ:** الكتابَةُ في اللَّوحِ المحفُوظِ قبْلَ خلْقِ السَّماواتِ والأرْضِ بخَمسِينَ أَلْفَ سنَةٍ، ودليلُها: قولُهُ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ القَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»(١).

**النَّوعُ الثَّاني:** الكتابَةُ العُمُرِيَّة، وهي ما يكْتُبُه المَلَكُ الموكَّلُ بالأرْحَامِ على الجنِينِ في بَطْنِ أُمِّهِ إذا تمَّ له أربَعةُ أشهرٍ، فيُؤْمَرُ المَلَكُ بكَتْبِ رزْقِهِ وأجَلِهِ وعمَلِهِ وشَقِي أم سَعِيد؟ ودَليلُهُ: حديثُ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثَّابتُ في (الصَّحيحينِ)(٢).

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السُّنَّة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الرضى بالقضاء، رقم (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧) من حديث عُبادة بن الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم ﷺ، رقم (٣٣٣٢)، ومسلم في القدر، باب كيفية خلق الآدمي، رقم (٢٦٤٣).

وهذه الدَّرجةُ يُنكِرُها غُلاةُ القدَرِيَّةِ قدِيمًا.

**وأمَّا الدَّرجَةُ الثَّانيَةُ** فتتضمَّنُ شَيئينِ: المَشيئَةَ، والخلْقَ.

ودَليلُ المَشيئَةِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

ودَلِيلُ الخَلْقِ: قولُهُ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢].

فأمَّا المشِيئَةُ فهي أنْ تُؤمِنَ بمشِيئَةِ اللهِ العامَّةِ، وأنَّ ما شَاءَ كانَ، وما لَمْ يشَأْ لَمْ يكُنْ، سواء في ذَلِكَ أفعَالُهُ وأفعالُ الخَلْقِ، كما قالَ تعالى في أفعَالِهِ: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة:١٣]، وقالَ في أفْعَالِ خَلْقِه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢].

وأمَّا الخَلْقُ فهو أنْ تُؤمِنَ أنَّ اللهَ خالِقُ كُلِّ شَيءٍ، سواء ممَّا فعَلَه أو فعَلَه عبادُهُ.

دَلِيلُ الخَلْقِ في فِعْلِهِ: قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾ [الأعراف:٥٤].

ودَلِيلُ الخَلْقِ في أفعَالِ العبَادِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

ووَجْهُ كَوْنِه خَالِقًا لأفعالِ العبَادِ: أنَّ فعْلَ العبْدِ لا يصْدُرُ إلَّا عَن إرادَةٍ وقُدرَةٍ، وخَالِقُ إرادَةِ العَبدِ وقُدْرَتِه هُوَ اللهُ.

### ❑ مشيئَةُ العبْدِ، وقُدْرَتُه:

للعبدِ مشِيئَةٌ وقُدْرَةٌ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وقولِهِ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦]، فأثْبَتَ اللهُ للعبْدِ مشيئَةً واستِطاعَةً -وهي

القُدرَةُ- إلا أنَّهما تابِعَتانِ لمشَيئَةِ اللهِ تعالى؛ لقَوْلِه تَعَالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩].

❑ **مَن ضلَّ في هذه الدَّرجَةِ، وهي المشِيئَةُ والخَلقُ:**

ضلَّ فيها طائفتَانِ:

**الأُولَى**: القدَرِيَّةُ، حيثُ زعَمُوا أنَّ العبْدَ مُستَقِلٌّ بإرادَتِه وقُدرَتِه، ليسَ للهِ في فِعْلِه مَشِيئةٌ ولا خَلقٌ.

**الثَّانيةُ**: الجبْرِيَّةُ، حيثُ زَعمُوا أنَّ العبْدَ مجبُورٌ على فِعْلِه، ليسَ له فيه إرَادَةٌ ولا قُدرَةٌ.

والرَّدُّ على الطَّائفةِ الأُولَى القدَرِيَّةِ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]، وقولِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢].

والرَّدُّ على الطَّائفَةِ الثَّانيَةِ الجَبْرِيَّة بقَولِهِ تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، وقولِهِ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]، فأثْبتَ للإنسَانِ مَشِيئةً وقُدرَةً.

❑ **الاعْتِمادُ على القَضاءِ السَّابقِ وترْكُ العمَلِ:**

لا يجوزُ الاعتِمادُ على القضَاءِ السَّابقِ وترْكُ العمَلِ؛ لأنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: يا رسولَ اللهِ، أفلا نَتَّكِلُ على الكتَابِ الأوَّلِ، وندَعُ العمَلَ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»**، وتلَا قولَهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾

وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠][(١)].

❑ **مجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ:**

مجُوسُ هذه الأُمَّةِ: القَدَرِيَّةُ الَّذين يقولون: إنَّ العبدَ مستقِلٌّ بفِعْلِهِ، سُمُّوا بذلكَ؛ لأنَّهُم يُشْبِهُونَ المَجُوسَ القَائِلِينَ بأنَّ للعَالَمِ خَالِقَيْنِ: النُّورُ يخْلُقُ الخَيرَ، والظُّلمَةُ تخْلُقُ الشَّرَّ.

وكذَلِكَ القَدرِيَّةُ قالوا: إنَّ للحَوادِثِ خالِقَينِ، فالحوادِثُ الَّتي من فِعْلِ العَبدِ يخْلُقُهَا العَبْدُ، والَّتي من فِعْلِ اللهِ يخلُقُها اللهُ.

❑ **الجَبْرِيَّةُ يُخرِجونَ عن أحكَامِ اللهِ حِكمَها ومصَالِحِها، فما وَجْهُ ذلك؟**

**وَجْهُ ذلك:** أنَّ الجبْرِيَّةَ لا يُفرِّقُونَ بين فِعْلِ العبْدِ اختِيارًا، وفعْلِهِ بدُون اختِيارٍ، كلاهما عندَهُم مُجبَرٌ عليه كما سبَقَ، وإذا كانَ كذلك صارَ ثَوابُهُ على الطَّاعَةِ وعِقابُهُ على المعصِيَةِ لا حِكْمَةَ له؛ إذِ الفعْلُ جاءَ بدُونِ اختِيَارِه، وما كانَ كذَلكَ فإنَّ صاحِبَهُ لا يُمدَحُ عليه، فيستَحِقَّ الثَّوابَ، ولا يُذَمُّ عليه، فيَستحِقَّ العقَابَ.

❑ **الإيمانُ:**

**الإيمانُ لغةً:** التَّصدِيقُ، **واصطلاحًا:** قولُ القلبِ واللِّسانِ، وعمَلُ القلْبِ والجَوارِحِ، فقولُ القَلبِ: تَصدِيقُهُ وإقْرارُه، وعَملُ القَلْبِ: إرادَتُه وتوكُّلُه ونحو ذلِكَ من حركاتِهِ، وقَولُ اللِّسانِ: نُطْقُهُ، وعملُ الجوَارِحِ: الفِعْلُ والتَّركُ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾، رقم (٤٩٤٩)، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي، رقم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والدَّليلُ على أنَّ الإيمانَ يشملُ ذلك كُلَّه: قولُ النَّبي ﷺ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ...» إلخ[١]، وهذا قولُ القَلبِ، وقولُهُ ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[٢]، فقولُ: «لا إِلَه إِلَّا اللهُ» قولُ اللِّسانِ، وإماطَةُ الأذَى عنِ الطَّريقِ عَمَلُ الجوارِحِ، والحَياءُ عمَلُ القلْبِ.

❑ زيادَةُ الإيمانِ ونُقْصَانُه:

الإيمانُ يَزِيدُ وينْقُصُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، وقولِ النَّبيِّ ﷺ في النِّساءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»[٣].

وسبَبُ زِيادتِهِ: الطَّاعةُ، وهي امتِثَالُ أمْرِ اللهِ واجْتِنَابُ نَهْيِه، وسَببُ نَقْصِه: مَعْصِيَةُ اللهِ بالخُرُوجِ عَن طَاعَتِه.

❑ الكَبيرَةُ:

الكَبيرَةُ: كُلُّ ذَنبٍ قُرِنَ بعُقُوبةٍ خاصَّة، كالزِّنى، والسَّرِقَةِ، وعقوقِ الوالِدَينِ، والغِشِّ، ومحبَّةِ السُّوءِ للمسْلِمِينَ، وغير ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه ص(٥٣).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥/ ٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري مختصرًا في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، رقم (٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما أخرجه مسلم في الموضع نفسه، رقم (٧٩) عن ابن عمر، و(٨٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

وحُكْمُ فاعِلِهَا من حيثُ الاسْمِ: أَنَّه مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإيمانِ، أو مُؤمِنٌ بإيمانِه فاسِقٌ بكَبِيرَتِه، وليسَ خارجًا من الإيمانِ؛ لقولِهِ تعالى في القاتِلِ عمْدًا: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]، فجعَلَ اللهُ المقتولَ أخًا للقاتِلِ، ولو كانَ خارِجًا من الإيمانِ ما كانَ المَقْتُولُ أخًا له، ولقَولِهِ تعالى في الطَّائفتَينِ المُقْتتلَتَينِ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩] إلى قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠]، فجعَلَ اللهُ الطَّائفتَينِ المُقتتِلتَينِ مع فِعْلِهِمَا الكبيرَة إخْوَةً للطَّائفَةِ الثَّالثَةِ المُصْلِحَةِ بينهُمَا.

وحكْمُ فاعِلِ الكَبيرَةِ من حيثُ الجَزَاءُ: أَنَّه مستحِقٌّ للجزَاءِ المُرتَّبِ عليها، ولا يَخْلُدُ في النَّارِ، وأمْرُهُ إلى اللهِ، إنْ شَاء عذَّبَه بما يستَحِقُّ، وإن شاءَ غفَرَ لَه؛ لقَولِهِ تعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

### ☐ الَّذي خالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ في فَاعِلِ الكبيرَةِ:

خَالَفَهُم في ذلك ثَلَاثُ طَوَائفَ:

١ - المُرجِئَةُ، قالوا: إنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيمانِ، ولا عِقَابَ عَليهِ.

٢ - الخوارِجُ، قالوا: إنَّهُ كافِرٌ مُخَلَّدٌ في النَّارِ.

٣ - المُعتَزِلَةُ، قالوا: لا مُؤْمِنٌ ولا كَافِرٌ، في منزلَةٍ بينَ منزِلَتينِ، وهو مُخَلَّدٌ في النَّارِ.

### ☐ هل الفاسِقُ يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمانِ؟

الفاسِقُ لا يدْخُلُ في اسْمِ الإيمانِ المُطلَقِ، أي: الكَامِلِ، كما في قولِهِ تعَالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا

وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:٢]، وإنَّما يدْخُلُ في مُطْلَقِ الإيمانِ، أي: في أقَلِّ ما يَقَعُ عليه الاسْمُ، كما في قَولِهِ تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، فالمُؤمِنُ هُنا يَشْمَلُ الفَاسِقَ وغَيرَه.

❑ **الصَّحابِيُّ، وموقِفُ أهْلِ السُّنَّةِ من الصَّحابَةِ:**

**الصَّحابِيُّ**: مَنِ اجتَمَعَ بالنَّبِيِّ ﷺ أو رَآهُ -ولَوْ لحْظَةً- مُؤْمِنًا بِهِ، ومَاتَ على ذَلكَ.

ومَوقِفُ أهْلِ السُّنَّةِ من الصَّحابَةِ: محبَّتُهُم، والثَّناءُ عَلَيهِم بِما يستحِقُّونَ، وسلامَةُ قُلُوبِهِم من البغْضَاءِ والحِقْدِ عَلَيهِم، وسَلامَةُ أَلسِنَتِهِم من قَولٍ ما فيه نَقْصٌ أو شَتْمٌ للصَّحابَةِ، كما وصفَهُمُ اللهُ بقولِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، وقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[1].

❑ **اختِلافُ مراتِبِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم:**

تختَلِفُ مراتِبُ الصَّحابةِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا**»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، رقم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وسبَبُ اختِلَافِ مرَاتِبِهم: قُوَّةُ الإيمانِ، والعلْمُ، والعمَلُ الصَّالِحُ، والسَّابِقُ إلى الإسلامِ.

وأفضَلُهُم جِنسًا: المُهَاجِرُون، ثُمَّ الأنصارُ؛ لأنَّ اللهَ قدَّم المهاجِرِينَ عليهم، فقَالَ تعَالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ [التوبة:١١٧]، ولأنَّهم جَمَعُوا بينَ الهِجْرَةِ من ديَارِهِم وأمْوَالِهم والنُّصرَةِ.

وأفضَلُ الصَّحابَةِ عَينًا: أَبُو بَكرٍ، ثُمَّ عُمرُ بالإجمَاعِ، ثُمَّ عثمَانُ، ثم عَلِيٌّ على رأْيِ جمهُورِ أهْلِ السُّنَّةِ الَّذي استقرَّ عليه أمْرُهُم، بعدمَا وَقَعَ الخلافُ في المفَاضَلَةِ بين عَلِيٍّ وعثمَانَ، فقدَّم قومٌ عُثمانَ وسكَتُوا، وقدَّمَ قومٌ عليًّا ثُمَّ عثمَانَ، وتوقَّفَ قومٌ في التَّفضِيلِ.

ولا يُضَلَّلُ مَن قال بأنَّ عليًّا أفضَلُ من عُثْمانَ؛ لأنَّه قد قَالَ به بعضُ أهلِ السُّنَّةِ.

❑ الخُلَفَاءُ الأربعَةُ:

الخُلَفَاءُ الأربعَةُ: هم أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثمَانُ وعِلِيٌّ، وتَرتِيبُهُم في الخلَافَةِ: أَبُو بكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عثْمَانُ، ثم عَلِيٌّ.

ويُضلَّلُ مَن خالَفَ في خلافَةِ واحِدٍ مِنهُم، أو خَالَفَ في تَرتِيبِهم؛ لأنَّه مخَالِفٌ لإجمَاعِ الصَّحابَةِ وإجمَاعِ أهْلِ السُّنَّةِ.

وثبَتَتْ خلَافَةُ أبي بَكْرٍ بإشَارَةٍ من النَّبيِّ ﷺ إليها، حيثُ قدَّمَهُ في الصَّلاةِ[1]،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم (٦٦٤)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، رقم (٤١٨) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وفي إِمَارَةِ الحَجِّ[١]، وبكَونِهِ أفْضَلَ الصَّحابَةِ، فكان أحقَّهُمْ بالخِلافَةِ.

وثبتَتْ خِلَافةُ عُمَرَ بعَهْدِ أبي بَكْرٍ إِلَيهِ بها، وبكونِهِ أفضَلَ الصَّحابَةِ بعد أبي بكْرٍ.

وثبتَتْ خِلافةُ عثْمانَ باتِّفَاقِ أهْلِ الشُّورَى عليه.

وثَبَتَتْ خلافَةُ عليٍّ بمبايَعَةِ أهْلِ الحَلِّ والعَقْدِ له، وبكَونِهِ أفضَلَ الصَّحَابَةِ بعدَ عثمانَ.

❑ أَهْلُ بَدرٍ:

أهلُ بَدرٍ: هُمُ الَّذين قاتَلُوا في غزْوَةِ بَدْرٍ من المسلمينَ، وعَدَدُهم ثلاثُ مِئةٍ وبضْعَةَ عشَرَ رَجلًا، والفضيلة الَّتي حصَلَتْ لهُمْ أنَّ اللهَ اطَّلع عليهِمْ، وقالَ: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[٢]، ومَعْنَاه: أنَّ ما يحصُلُ منهم من المعَاصِي يغْفِرُهُ اللهُ بسببِ الحسَنَةِ الكبيرَةِ الَّتي نَالُوهَا في غزْوَةِ بدرٍ، ويتضمَّنُ هذا بشَارَةً بأنَّهُ لن يرْتَدَّ أحدٌ منهُمْ عنِ الإسلامِ.

❑ أهلُ بيعَةِ الرِّضوانِ:

أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ: هم الَّذين بايَعُوا النَّبيَّ ﷺ عامَ الحُديبيَةِ على قِتالِ قُريشٍ،

---

وأخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق، رقم (٦٧٨)، ومسلم في الموضع السابق، رقم (٤٢٠) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان، رقم (١٦٢٢)، ومسلم في كتاب الحج، باب لا يحج بالبيت مشرك، رقم (١٣٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرًا، رقم (٣٩٨٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر، رقم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وألَّا يفرُّوا حتَّى المَوت، وسببُها: ما أُشِيعَ من أنَّ عُثمانَ قتلَتْهُ قُرَيشٌ حينَ أَرْسَلَهُ النَّبيُّ ﷺ إليهم للمُفاوَضَةِ، وسُمِّيَت بيعةَ الرِّضوانِ؛ لأنَّ اللهَ رضي عنهم بها، وعدَدُهُم: نَحْوُ أَلْفٍ وأربع مِئةٍ.

والفضِيلَةُ الَّتي حصَلَتْ لهُم هي:

١- رضَى اللهِ عنهم؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

٢- سلامَتُهُم من دُخُولِ النَّارِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أخبر أنَّه لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ[١].

❑ آلُ بيتِ النَّبيِّ ﷺ:

آلُ بيتِ النَّبيِّ ﷺ: زَوجاتُهُ وكُلُّ مَن تَحْرُمُ عليهِ الزَّكاةُ من أقارِبِه المُؤْمنينَ كآلِ عليٍّ، وجَعْفَرٍ، والعبَّاسِ، ونحْوِهم.

والواجِبُ نَحْوَهم: المَحبَّةُ، والتَّوقِيرُ، والاحْتِرَامُ؛ لإيمانِهِم باللهِ، ولقَرَابَتِهم من النَّبيِّ ﷺ، ولتَنفِيذِ الوصِيَّةِ الَّتي عَهِدَ بها رَسُولُ اللهِ ﷺ حيثُ قالَ: «**أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي**»[٢]، ولأنَّ ذلكَ من كمالِ الإيمانِ؛ لقولِـهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**واللهِ لا يُؤْمِنُونَ حتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ ولِقَرَابَتِي**»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة، رقم (٢٤٩٦) من حديث أم مُبَشِّر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه بمعناه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (١٤٠)، وأحمد (١/ ٢٠٧) من حديث العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والَّذينَ ضلُّوا في أهلِ البيتِ طائِفتَانِ:

**الأُولَى**: الرَّوافِضُ، حيثُ غَلَوْا فيهم، وأنزَلُوهُم فَوْقَ مَنزِلَتِهِم، حتَّى ادَّعى بعضُهُم أنَّ عليًّا إلَهٌ.

**الثَّانيَةُ**: النَّواصِبُ، وهُمُ الخوارجُ الَّذين نَصَبُوا العدَاوَةَ لآلِ البيتِ، وآذَوْهُم بالقَولِ وبالفعلِ.

❑ **زَوْجَاتُ النَّبيِّ ﷺ**:

زوجاتُ النَّبيِّ ﷺ أفْضَلُ نِساءِ هذه الأُمَّةِ؛ لمَكَانَتِهِنَّ عندَ رسولِ الله ﷺ، ولأنَّهنَّ أُمَّهاتُ المُؤمنينَ، ولأنَّهُنَّ زوجاتُ النَّبيِّ ﷺ في الآخِرَةِ، ولطَهارَتِهِنَّ من الرِّجْسِ، ولذلك يَكْفُرُ مَن قَذَفَ واحِدَةً منْهُنَّ؛ لأنَّ ذلكَ يستلْزِمُ نقْصَ النَّبيِّ ﷺ وتَدْنِيسَ فِرَاشِه.

**وأفضَلُهُنَّ**: خدِيجَةُ وعَائِشَةُ، وكلُّ واحدَةٍ منهُما أفضَلُ من الأُخْرَى من جهَةٍ، فمَزِيَّةُ خَديجَةَ: أنَّها أوَّلُ مَنْ آمَنَ بالرَّسُولِ ﷺ، وأنَّها عاضَدَتْهُ على أمْرِهِ في أوَّلِ رسَالَتِه، وأنَّها أُمُّ أكْثَرِ أولَادِهِ -بَلْ كُلِّهم- إلَّا إبْراهيمَ، وأنَّ لها منزِلةً عالِيَةً عندَهُ، فكانَ يَذْكُرُها دائمًا[1]، ولم يتزوَّجْ عليها حتَّى ماتَتْ[2].

ومَزِيَّةُ عائِشَةَ: حُسْنُ عِشْرَتِها مع النَّبيِّ ﷺ في آخِرِ أمْرِه، وأنَّ الله برَّأها في كتابِهِ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة، رقم (٣٨١٨)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٣٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٣٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مِمَّا رمَاهَا به أهلُ الإفكِ، وأنزلَ فيها آياتٍ تُتْلَى إلى يومِ القيامَةِ، وأنَّها حفِظَتْ من هَدْيِ النَّبيِّ ﷺ وسُنَّتِه ما لَمْ تحْفَظْهُ امرَأَةٌ سِوَاهَا، وأنَّها نشَرَتِ العِلْمَ الكَثِيرَ بينَ الأُمَّةِ، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يتزوَّجْ بِكْرًا سواهَا، فكانَتْ تَرْبيتُهَا الزَّوجيَّة على يدِهِ، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال فيها: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»(١).

❑ **موقِفُ أهل السُّنَّةِ في الخلافِ والفِتَنِ الَّتي حصلَتْ بينَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:**

مَوْقِفُهم في ذَلك: أنَّ ما جرَى بينهم فإنَّهُ باجتِهَادٍ من الطَّرفينِ، وليسَ عن سُوءِ قصْدٍ، والمجْتَهِدُ إنْ أصَابَ فلَهُ أجْرَانِ، وإنْ أخْطَأَ فلَهُ أجرٌ واحِدٌ، وليسَ ما جرَى بينَهُم صَادرًا عن إرَادةِ عُلُوٍّ ولا فسَادٍ في الأرضِ؛ لأنَّ حالَ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تأبَى ذلك؛ فإنَّهُم أوْفَرُ النَّاسِ عقولًا، وأقْوَاهُم إيمَانًا، وأشدُّهُم طلبًا للحَقِّ، كمَا قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»(٢).

وعلى هذا، فطَرِيقُ السَّلامةِ: أنْ نسْكُتَ عن الخَوضِ فيما جرى بينهم، ونردَّ أمْرَهُم إلى اللهِ؛ لأنَّ ذلك أسْلَمُ من وُقُوعِ عداوَةٍ أو حِقْدٍ على أحَدِهِم.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٣٧٧٠)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٦) عن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، رقم (٣٤١١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٣١) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥٠) (٣٦٥١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة، رقم (٢٥٣٣) (٢٥٣٥) من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
وأخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❑ **موقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ من الآثارِ الواردة في الصَّحابةِ:**

**موقِفُهم**: أنَّ الآثارَ الواردَةَ في مساوِئِ بعضِهِم على قِسْمَينِ:

**الأوَّلُ**: صحيحٌ، لكِنَّهُم معْذُورُونَ فيه؛ لأَنَّه واقِعٌ عنِ اجتِهَادٍ، والمُجتَهِدُ إذا أخطَأَ فلَهُ أجْرٌ، وإنْ أصابَ فله أجْرَانِ.

**الثَّاني**: غيرُ صحيحٍ، إمَّا لكونِه كذِبًا من أصْلِهِ، وإمَّا لكَونِهِ زِيدَ فيه أو نُقِصَ أو غُيِّرَ عن وَجْهِهِ، وهذا القِسْمُ لا يَقْدَحُ فيهم؛ لأَنَّه مَردودٌ.

❑ **عِصْمَةُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:**

الصَّحابةُ ليسُوا معْصُومينَ من الذُّنوبِ، فإنَّهم يُمْكِن أنْ تَقعَ منهمُ المَعْصِيَةُ كما تقَعُ من غَيرِهِم، لكنَّهُم أقْرَبُ النَّاسِ إلى المَغْفِرَةِ للأسبابِ الآتيةِ:

١- تحقيقُ الإيمانِ والعملِ الصَّالحِ.

٢- السَّبقُ إلى الإسلامِ والفضِيلَةِ، وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّهم خيرُ القُرونِ[١].

٣- الأعمالُ الجَليلةُ الَّتي لم تَحصُلْ لغَيرِهِم، كغَزْوَةِ بدْرٍ وبيْعَةِ الرِّضوانِ.

٤- التَّوبةُ من الذَّنبِ؛ فإنَّ التوبةَ تَجُبُّ ما قبْلَهَا.

٥- الحَسنَاتُ الَّتي تمْحُو السَّيِّئاتِ.

٦- البَلاءُ، وهي المكارِهُ الَّتي تُصيبُ الإنسانَ؛ فإنَّ البلاءَ يُكفِّرُ الذُّنوبَ.

٧- دُعاءُ المؤمنينَ لَهُم.

---

(١) تقدم تخريجه في الموضع السابق.

٨- شَفاعَةُ النَّبيِّ ﷺ الَّتي هُم أحقُّ النَّاسِ بها.

وعلى هذا، فالَّذي يُنكَرُ من فِعْلِ بعضِهِم قَليلٌ مُنغَمِرٌ في مَحاسِنِهِم؛ لأنَّهُم خَيرُ الخَلْقِ بَعدَ الأنبياءِ، وصَفْوَةُ هذه الأُمَّةِ الَّتي هي خَيرُ الأممِ، ما كان ولا يكُونُ مِثْلَهم.

❑ الشَّهادَةُ بالجنَّة أو النَّارِ:

الشَّهادةُ بالجنَّةِ على نَوعينِ: عامَّةٍ وخاصَّةٍ.

**فالعامَّةُ:** أَنْ نَشْهَدَ لعُمومِ المُؤمنِينَ بالجنَّةِ دونَ شخْصٍ بعَيْنِه، ودلِيلُها: قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف:١٠٧].

**والخاصَّةُ:** أنْ نشْهَدَ لشخْصٍ مُعيَّنٍ بالجنَّةِ، وهذا يتوقَّفُ على دليلٍ من الكتَابِ والسُّنَّةِ، فمَن شهِدَ له النَّبيُّ ﷺ شَهِدْنا له، مِثْلُ: العَشَرَةِ[١]، وثَابِتِ بنِ قَيْسِ بن شَمَّاسٍ[٢]، وعُكَّاشَة بن مِحْصَنٍ[٣]، وغيرِهِم من الصَّحابةِ.

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السُّنَّة، باب في الخلفاء، رقم (٤٦٤٩)، والترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف، رقم (٣٧٤٨)، وابن ماجه في المقدمة، باب فضائل العشرة رضي الله عنهم، رقم (١٣٣)، وأحمد (١/ ١٨٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.
**والمُرادُ بالعَشَرَةِ:** الخُلفاءُ الأَرْبَعةُ، وستَّةٌ آخرون، جَمَعَهم بَعْضُهم في قَوْلِه:
**سَعِيدٌ، وَسَعْدٌ، وَابْنُ عَوْفٍ، وَطَلْحَةُ ... وَعَامِـرُ فِهْـرٍ، وَالـزُّبَـيْرُ الـمُمَـدَّحُ**

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾، رقم (٤٨٤٦)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله، رقم (١١٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب، رقم (٦٥٤١) و(٦٥٤٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠) و(٢١٦/ ٣٦٩) من حديث ابن عبَّاس وأبي هريرة رضي الله عنهم.

وكذلك الشَّهادَةُ بالنَّارِ على نوعَينِ: عامَّةٍ، وخاصَّةٍ.

**فالعامَّةُ**: أنْ نَشْهَدَ على عمومِ الكُفَّارِ بأنَّهُم في النَّارِ، ودليلُهَا: قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء:٥٦].

**والخاصَّةُ**: أن نشْهَدَ لشخْصٍ معيَّنٍ بالنَّارِ، وهذا يتوقَّفُ على دليلٍ من الكتَابِ والسُّنَّةِ، مِثلُ: أبي لهَبٍ وامرأَتِه، ومِثلُ: أَبي طالِبٍ[1]، وعَمْرِو بن لُحَيٍّ الخُزاعيِّ[2].

## ☐ قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في كَرَاماتِ الأَوْلِيَاءِ:

قولُ أهلِ السُّنَّةِ في كرَامَاتِ الأوليَاءِ: أنَّها ثابِتَةٌ واقِعَةٌ، ودليلُهُم في ذلك: ما ذكَرَهُ اللهُ في القرآنِ عن أصحَابِ الكهْفِ وغَيرِهِم، وما يُشاهِدُهُ النَّاسُ في كلِّ زمَانٍ ومكَانٍ.

وخالَفَ فيها المُعتَزِلَةُ، مُحتجِّينَ بأنَّ إثباتَهَا يُوجِبُ اشتِبَاهَ الوَلِيِّ بالنَّبيِّ، والسَّاحِرِ بالوَلِيِّ، والردُّ عليهم بأمْرَينِ:

١- أنَّ الكرامةَ ثابِتَةٌ بالشَّرعِ والمُشاهَدَةِ، فإنكَارُهَا مكابَرَةٌ.

٢- أنَّ ما ادَّعَوْهُ من اشْتِبَاهِ الوليِّ بالنَّبيِّ غيرُ صحِيحٍ؛ لأنَّه لا نَبيَّ بعدَ محمَّدٍ ﷺ، ولأنَّ النَّبيَّ يقول: إنَّهُ نَبيٌّ. فيؤيِّدُهُ اللهُ بالمعجِزَةِ، والوليُّ لا يقُولُ: إنَّهُ نبِيٌّ.

---

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٢١٨/ ٣٧١) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) وذلك لما أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩/ ٣٥٧) من حديث العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وذلك لما أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، رقم (١٢١٢)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١/ ٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكَذَلِكَ ما ادَّعَوهُ من اشْتِبَاهِ السَّاحِرِ بالوَلِيِّ غيرُ صحِيحٍ؛ لأنَّ الوليَّ مؤمنٌ تقِيٌّ تأتِيه الكرَامَةُ منَ الله بدُونِ عمَلٍ لهَا، ولا يُمكن معارَضَتُها، وأمَّا السَّاحِرُ فكافِرٌ مُنحَرِفٌ، يحصُلُ له أثَرُ سِحْرِه بما يتعَاطَاه من أسبَابِه، ويمكِنُ أن يُعَارَض بسِحْرٍ آخَرَ.

**❑ الوليُّ، ومَعْنَى الكَرَامَةِ:**

**الولِيُّ**: كلُّ مؤْمِنٍ تَقِيٍّ، أي: قائِمٍ بطاعَةِ اللهِ على الوَجْهِ المَطْلُوبِ شَرْعًا.

**والكرامَةُ**: أمْرٌ خارِقٌ للعادةِ، يُظْهِرُه اللهُ تعالى على يَدِ ولِيٍّ من أوليَائِه؛ تَكْرِيمًا له، أو نُصْرَةً لِدِينِ اللهِ.

**وفوائِدُهَا:**

١- بيانُ قُدْرَةِ اللهِ.

٢- نُصرَةُ الدِّينِ، أو تَكْرِيمُ الوليِّ.

٣- زيادَةُ الإيمانِ والتَّثبيتِ للولِيِّ الَّذي ظهرَتْ على يدِهِ وغيرِه.

٤- أنَّها من البُشْرَى لذلِكَ الولِيِّ.

٥- أنَّها معْجِزةٌ للرَّسولِ الَّذي تمسَّكَ الوليُّ بدِينِهِ؛ لأنَّها كالشَّهادَةِ للوليِّ بأَنَّهُ على حقٍّ.

والفرْقُ بينها وبين المُعجزَةِ: أنَّهَا تحصُلُ للولِيِّ، والمعجِزَةُ للنَّبيِّ.

والكرامَةُ نوعانِ:

١- في العُلُومِ والمُكاشفَاتِ، بأنْ يحصُلَ للولِيِّ من العِلمِ ما لا يحصُلُ لغَيرِه، أو يُكشَفَ له من الأمورِ الغائِبَةِ عنه ما لا يُكشَف لغيرِه، كما حصلَ لعُمَرَ بنِ الخطَّابِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينَ كُشِفَ له -وهو يخْطُبُ في المدينَةِ- عن إحْدَى السَّرايا المحصورةِ في العرَاقِ، فقالَ لقائِدِها -واسْمُهُ سارِيَة بن زُنَيْمٍ-: الجبَلَ يا سَارِيَةُ. فسمِعَهُ القائِدُ، فاعتَصَمَ بالجبلِ[1].

٢- **في القُدْرَةِ والتَّأثيرات**، بأنْ يَحصُلَ للوليِّ منَ القُدرَةِ والتَّأثيرَاتِ ما لا يحْصُلُ لغَيرِهِ، كَما وَقَعَ للعَلاءِ بنِ الحضْرَمِيِّ حينَ عبَرَ البحْرَ يمْشِي على مَتْنِ الماءِ[2].

❑ **طَرِيقَةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في سيرَتِهم وعمَلِهِم:**

طريقَتُهُم في ذلك:

**أوَّلًا**: اتِّبَاعُ آثارِ النَّبيِّ ﷺ ظاهرًا وباطنًا، وآثَارِ السَّابقِينَ الأوَّلينَ من المُهاجِرِينَ والأنصارِ؛ امتِثَالًا لقولِهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي...**» الحديثَ[3].

والخلفَاءُ الرَّاشدُونَ: هُمُ الَّذين خَلفُوا النَّبيَّ ﷺ في أُمَّته في العِلمِ والإيمانِ والدَّعوةِ إلى الحقِّ، وأوْلَى النَّاسِ بهذا الوصْفِ: الخُلفَاءُ الأربَعَةُ: أبُو بكْرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمانُ، وعليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

**ثانيًا**: الأمْرُ بالمعْرُوفِ، والنَّهيُ عن المُنكَرِ، على ما تُوجِبُهُ الشَّريعَةُ.

**والمعروفُ**: ما عُرِفَ حُسْنُهُ شرعًا، **والمُنكَرُ**: ما عُرِفَ قُبْحُهُ شَرْعًا، فما به أَمَرَ

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٧٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ١٤٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين، رقم (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦) من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّارِعُ فهُو مَعْرُوفٌ، وما نَهى عنه فهُو مُنكَرٌ.

وللأمْرِ بالمعْرُوفِ شُروطٌ:

أ- أنْ يكونَ المتولِّي لذلك عالمًا بالمعروفِ وبالمُنكَرِ.

ب- ألَّا يَخافَ ضَررًا على نَفسِه.

ج- ألَّا يترتَّبَ على ذلك مَفسَدَةٌ أكبَرُ.

**ثالثًا**: النُّصحُ لولَاةِ الأمورِ، وإقامَةُ الحَجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ معهم، أبْرَارًا كانوا أو فُجَّارًا، والتزَامُ السَّمعِ والطَّاعةِ لهم ما لم يَأْمُرُوا بمعصِيَةِ اللهِ.

**رَابِعًا**: النُّصحُ لجمِيعِ الأُمَّة، وبثُّ المحبَّةِ والألفَةِ والتَّعاوُنِ بين المسلمينَ، مطبِّقِينَ في ذلك قولَ النَّبيِّ ﷺ: «**المُؤمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»(١)، وقولَهُ: «**مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الجَسَدِ الوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالحُمَّى وَالسَّهَرِ**»(٢).

**خَامِسًا**: الدَّعوةُ إلى مكارمِ الأخلاقِ ومحَاسِنِ الأعمَالِ، كالصِّدقِ، والبِرِّ، والإحسانِ إلى الخَلْقِ، والشُّكرِ عندَ النِّعمِ، والصَّبْرِ على البَلاءِ، وحُسنِ الجِوارِ والصُّحبةِ، وغيرِ ذلكَ من الأخلاقِ المحمُودَةِ شرعًا وعُرفًا.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا، رقم (٦٠٢٦)، ومسلم، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، رقم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٦٠١١)، ومسلم في كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين، رقم (٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

سَادِسًا: النَّهيُ عن مساوِئِ الأخْلَاقِ، كالكَذِبِ، والعُقُوقِ، والإساءَةِ إلى الخَلْقِ، والتَّسخُّطِ من القضَاءِ، والكفرِ بالنِّعمَةِ، والإساءَةِ إلى الجِيرَانِ والأصحابِ، وغيرِ ذلِكَ من الأخْلَاقِ المذْمُومَةِ شَرعًا أو عُرفًا.

**❑ الأُمُورُ الَّتي يَزِنُ بها أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ ما كانَ عليه النَّاسُ من العقَائِدِ والأَعْمَالِ والأَخْلَاقِ:**

الأمورُ الَّتي يزِنُ بها أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ ذلك: هِيَ الكتَابُ، والسُّنَّةُ، والإجمَاعُ، فالكتَابُ: هو القُرآنُ، والسُّنَّةُ: قولُ النَّبيِّ ﷺ وفِعْلُهُ وإقْرَارُه، والإجمَاعُ: هو اتِّفَاقُ العلماءِ المجتَهِدِينَ من هذِهِ الأُمَّةِ بعدَ النَّبيِّ ﷺ على حُكْمٍ شَرعِيٍّ.

والإجماعُ الَّذي يَنْضَبِطُ: ما كانَ عليه السَّلفُ الصَّالِحُ؛ إذْ بعدَهُم كَثُرَ الاختِلَافُ، وانتَشَرَتِ الأُمَّة.

ولم يَذْكُرِ المُؤلِّفُ القيَاسَ؛ لأنَّ مردَّه إلى هَذِه الأُصُولِ الثَّلاثةِ.

**❑ الصِّدِّيقُونَ، والشُّهدَاءُ، والصَّالِحُونَ، والأَبْدَالُ:**

**الصِّدِّيقونَ:** همُ الصَّادقونَ باعتِقَادِهم وقَولِهِم وعمَلِهِم، والمُصدِّقُونَ بالحَقِّ.

**والشُّهداءُ:** هُم الَّذين قُتِلُوا في سبيلِ الله، وقيل: العلماءُ.

**والصَّالِحُونَ:** همُ الَّذين صَلُحَت قلوبُهم وجَوارِحُهُم بما قامُوا به من الأعمالِ الصَّالِحَةِ.

**والأبدَالُ:** هُمُ الَّذين يخْلُفُ بعضُهُم بعضًا في نَصْرِ الدِّينِ والدِّفاعِ عنه، كُلَّما ذهبَ منهم وَاحِدٌ خلَفَهُ آخَرُ بدَلَهُ.

وكُلُّ هؤَلاءِ الأَصْنَافِ الأربعَة مَوْجُودُونَ في أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

**❑ الطَّائفَةُ المنصُورَةُ إلى قيامِ السَّاعةِ، وما المرادُ بقيامِهَا؟**

**الطَّائفَةُ المنصُورةُ:** هُم أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ الَّذين قالَ فيهِمُ النَّبيُّ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**»[1] وفي روايَةٍ: «**حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[2].

**والمرادُ بقيامِ السَّاعة:** قُرْبُ قيَامِهَا، وإنَّما أوَّلناه بذلِكَ؛ لأجْلِ أن يَصِحَّ الجمْعُ بينَهُ وبين حديثِ: «**إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ**»[3].

**وأهْلُ السُّنَّةِ والجماعةِ:** هُم خِيَارُ الخلْقِ بعدَ الأنبياءِ، فلا يُمْكِنُ أنْ تُدْرِكَهُم السَّاعَةُ.

فنسأَلُ اللهَ أن يجْعَلَنا منهُم، وألَّا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بعْدَ إذْ هدانَا، وأنْ يَهَبَ لنا منه رحمَةً؛ إنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصَحْبِه أجْمَعِينَ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ**»، رقم (٧٣١١) (٧٣١٢)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ**»، رقم (١٩٢١) (١٠٣٧/ ١٧٤) عن المغيرة ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وأخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (١٩٢٠) (١٩٢٣/ ١٧٣) عن ثوبان وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولفظ حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

(٢) أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (١٩٢٢) (١٩٢٥) من حديث جابر بن سمرة وسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٥)، وقد أخرجه البخاري مُعَلَّقًا في كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، رقم (٧٠٦٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجوَّد إسناده ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقتضاء الصراط المستقيم» ص(٦٧٤).

# فِهْرِسُ الأَحَادِيث والآثار

# فِهْرِسُ الكِتَاب